

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9817

الثلاثاء، 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس:	السيدة توماس - غرينفيلد/السيدة وو (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا إكوادور السيد مونتايفو سوسا الجزائر السيد بن جامع جمهورية كوريا السيد هوانغ سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش سويسرا السيدة بيرسفيل سيراليون السيد جورج الصين السيد غنغ شوانغ غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت فرنسا السيد دارماديكاري مالطة السيدة فرازير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي موزامبيق السيد أفونسو اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-40676 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والعراق وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد توماس فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة وعد الخطيب، المخرجة والمؤسسة المشاركة للفيلم الوثائقي من أجل سما؛ والسيد بدر جاموس، رئيس هيئة التفاوض السورية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطتي إلى مجلس الأمن من سورية. أنا هنا مع السيدة نائيتي. وكما قالت الرئيسة للتو، توم فليتشر أيضا حاضر معنا وسيقدم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية..

من الواضح أن أحداث الأسابيع القليلة الماضية كانت أحداثا ذات أبعاد تاريخية، بعد ما سقط نظام الأسد الذي حكم سورية لمدة 54 عاما، في غضون أسبوعين قصيرين؛ والآن، تواجه سورية واقعا جديدا تماما.

أود أن أكرر التعازي الصادقة لمئات الآلاف من السوريين الذين فقدوا أحبائهم خلال هذه الأعوام الـ 14 تقريباً من النزاع، وتضامني مع الملايين الذين واجهوا التهجير والنزوح والدمار والاعتقال والإساءة

والمعاناة والخسارة خلال النزاع، وعلى مدى عقود في ظل النظام السابق. وأعرب عن تضامني الصادق مع الأسر التي لا تزال تبحث عن معلومات عن أحبائها المفقودين.

يبدو الأمر كأنه خيال، لقد مضى 11 يوماً فقط على سقوط النظام السابق. ولكنني سعدت بالفعل ببقاء بطيف واسع من الجهات الفاعلة، وسوف أستمع في التواصل مع السوريين. استمعت إلى الآمال، واستمعت إلى المخاوف. هناك شعور عميق ومشارك بين السوريين بأن هذا الوضع الجديد هو ملك للسوريين، وأن هذه هي اللحظة المناسبة لهم لتحقيق تطعاتهم المشروعة. وهناك أمل كبير في أن تتمتع سورية الآن بفرصة حقيقية للتحرك نحو السلام والاستقرار الاقتصادي والنمو وإدماج جميع السوريين بالإضافة إلى المساءلة والعدالة.

ولكن كثيرين يشعرون بالقلق إزاء المستقبل. فالتحديات التي تنتظرنا هائلة. وأخشى أن يتحول الوضع إلى الأسوأ مرة أخرى إذا لم يتم التعامل مع هذه المسألة على النحو الصحيح من جانب السوريين والمجتمع الدولي على حد سواء. أود أن أطلعكم على الحالة في الميدان، وألخص التحديات التي تواجهها سورية، وأركز على ما يتطلبه مسار عملية الانتقال السياسي، وأتناول مسألة المساءلة..

كما يعلم أعضاء المجلس، في دمشق تم نقل السلطة إلى سلطة تصريف الأعمال تم تعيينها من قبل قيادة العمليات العسكرية - التحالف المسلح المهيمن في سورية والذي تقوده هيئة تحرير الشام وقائدها أحمد الشرع. حتى الآن، تتألف سلطة تصريف الأعمال من وزراء من حكومة الإنقاذ السورية التي كانت السلطة الحاكمة بحكم الأمر الواقع في إدلب لسنوات، تحت قيادة رئيس الوزراء محمد البشير.

في الوقت ذاته - وهذا الأمر مهم - هناك فصائل مسلحة تعمل خارج قيادة العمليات العسكرية على سبيل المثال أجزاء من الجيش الوطني السوري، الذي يعمل معظمها تحت رعاية الائتلاف الوطني السوري المعارض. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال منطقة الشمال الشرقي - وكذلك بعض أحياء مدينة حلب - تحت سيطرة قوات سوريا

أما التحدي الثاني فهو حجم الاحتياجات الهائل. لقد دمر هذا الصراع المروع اقتصاد سورية ودمر بنيتها التحتية، حيث يعيش 90 في المائة من السوريين في فقر. أود أن أؤكد على أن هذه تحديات هائلة سوف تتطلب دعماً كاملاً، بطريقة تتجاوز الاحتياجات الإنسانية - من حيث التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار وعملية التعامل مع الجرائم وإنهاءها في نهاية المطاف.

أما التحدي الثالث فهو سياسي بالطبع. لقد ضحى الشعب السوري بالكثير حتى يتمكن من تحديد مستقبله وتحقيق تطلعاته المشروعة. ويتعين علينا أن نضمن استمرار العملية السياسية على المسار الصحيح. وإلا فإنني أخشى تجدد عدم الاستقرار.

قبل سفري إلى دمشق، اجتمعت مع ممثلي مجموعة الاتصال العربية المعنية بسورية، إلى جانب وزراء وممثلي البحرين وفرنسا وألمانيا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أعرب هذا الاجتماع عن اعتقاد مشترك بأن العملية السياسية الانتقالية يجب أن تكون بقيادة سورية وملكية سورية تنتج عنها حكومة شاملة وغير طائفية وتمثيلية تتشكل من خلال عملية شفافة تقوم على مبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). أكد بيان العقبة على دعم ولايتي.

بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن هناك فهماً واسع النطاق بأن القرار 2254 (2015) لا يمكن تطبيقه بشكل آلي في ظل الظروف الجديدة. لكن المبادئ الأساسية تحظى بإجماع سوري واسع النطاق. وعلى الرغم من أن القرار 2254 (2015) حدد طرفين، أحدهما أطيح به ولا يمكن أن يشارك في العملية، فإن الأمر لا يزال يتطلب انتقالاً سياسياً وأن هذا سيتطلب عملية سورية - سورية شاملة. كيف سيبدو ذلك المسار؟

أولاً، يحتاج السوريون إلى مرحلة انتقالية منظمة تنص على الحفاظ على مؤسسات الدولة التي تخدم مصالحهم وتوفر لهم الخدمات الضرورية المهمة. وفي هذا الصدد، أود أن أحيط علماً بالجهود المبذولة لضمان ذلك بالفعل، من حيث حماية وزراء الحكومة السابقة

الديمقراطية، بدعم من الولايات المتحدة. وقد اندلعت أعمال عنادية كبيرة في الأسبوعين الماضيين، قبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين تركيا والولايات المتحدة على طول نهر الفرات. وقد انتهت الآن فترة وقف إطلاق النار التي استمرت خمسة أيام، وأنا أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن تصعيد عسكري، فضلاً عن التقارير التي تتحدث عن حشود عسكرية. وقد يكون مثل هذا التصعيد كارثياً.

وعلاوة على ذلك، هناك وضع جديد في الجنوب الغربي. وتواصل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مراقبة أفراد ومعدات جيش الدفاع الإسرائيلي في مواقع متعددة في منطقة الفصل وموقع واحد في منطقة الحدود بالقرب من خط برفو. وهناك تقارير إعلامية عن تقدم إسرائيلي لعدة كيلومترات داخل الأراضي السورية. وقد نفذت إسرائيل أكثر من 350 غارة على منشآت ومعدات وإمدادات عسكرية في جميع أنحاء سورية منذ سقوط النظام السابق وما زالت مستمرة - بما في ذلك هجوم هائل في طرطوس.

وتعرض مثل هذه الهجمات السكان المدنيين المنهكين لمزيد من المخاطر وتقوض احتمالات الانتقال السياسي المنظم. كما رأينا تقارير عن خطة مجلس الوزراء الإسرائيلي لتوسيع المستوطنات في الجولان. يجب على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الجولان السوري المحتل، وهي غير قانونية. يجب أن تتوقف الاعتداءات على سيادة سورية ووحدتها أراضيها.

أود أن أنتقل الآن إلى التحديات التي تواجهها سورية.

التحدي الرئيسي الأول بالطبع أن النزاع لم ينته بعد. نعم، نحن نشهد الآن سورية مستقرة في العديد من المناطق. ويخبرني كثيرون في دمشق أن القانون والنظام تحسناً بشكل ملحوظ بعد أول يومين من عدم الاستقرار. لكن الاستقرار قد يكون هشاً في أجزاء كثيرة من سورية. وفي الشمال الشرقي لا تزال هناك خطوط جبهة وأعمال عنادية مفتوحة يقتل ويصاب ويشرد فيها المدنيون. ولا بد من حماية المدنيين أينما كانوا. ولا بد من خفض التصعيد نحو وقف إطلاق النار على مستوى البلد، فضلاً عن الجهود الرامية إلى معالجة التوترات بين الفصائل العسكرية.

وسيكون التحرك الملموس في عملية انتقال سياسي شامل أمراً أساسياً لضمان حصول سورية على الدعم الاقتصادي الذي تحتاج إليه. وهناك استعداد دولي واضح للمشاركة. والاحتياجات هائلة ولا يمكن معالجتها إلا بدعم واسع النطاق، يشمل إنهاء الجزاءات بشكل سلس، واتخاذ إجراءات مناسبة بشأن الأسماء المدرجة في قوائم الجزاءات وإعادة الإعمار الكامل. ومن الواضح أن الفترة المقبلة ستكون حاسمة، وهناك إشارات دولية إلى إمكانية أن تكتسب التدابير الأوسع نطاقاً زخماً مع إحراز تقدم في عملية انتقال سياسي شاملة وذات مصداقية. وقد كان هذا موضوعاً مهماً في الاجتماعات التي عقدت في العقبة بالأردن، والتي أكدت أن سورية قد بات لديها أخيراً فرصة لكسر عقود من العزلة. يجب اغتنام هذه الفرصة.

وأخيراً، أود أن أسلط الضوء على اجتماعي بنساء سوريات هنا في دمشق، وكذلك على تواصل مكتبي مع نساء في جميع أنحاء سورية ونساء في المنفى. إن النساء السوريات يسهن إلى الحصول على ضمانات باحترام وضعهن وحقوقهن والبناء عليها في أي ترتيبات انتقالية، مع أخذ احتياجات النساء والفتيات في الاعتبار تماماً، لأن الواقع القائم أن نساء سوريات أفدن في السنوات الأخيرة عن ردود فعل هائلة. ليس هذا فحسب، بل يجب أن تكون المرأة السورية أيضاً جزءاً من عملية الانتقال نفسها. وإلا فلا يمكن اعتبارها شاملة.

وقد رأيت أس بعيني الزنازين وغرف التعذيب والإعدام في سجن صيدنايا، وهي تشهد على همجية النظام الساقط تجاه شعبه. والنقيت برجل أطلق سراحه من سجن صيدنايا قبل 10 أيام فقط، وقد أخبرني كيف عذّب. وقالت امرأة مسنة أفرج عنها مؤخراً أيضاً إنها تريد العدالة أولاً وقبل كل شيء. وكانت امرأة أخرى تسعى يائسة إلى معرفة مصير ابنها الذي كان معتقلاً والتي قامت بتربية أطفاله الأربعة بمفردها.

وبالطبع، كانت منظمات سورية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى توثق ذلك منذ سنوات، بفضل شجاعة الناجين والشهود، ولكن رؤية الواقع مباشرة كانت تنكيراً صارخاً بمحورية العدالة الانتقالية وضرورة توضيح مصير ومكان وجود المفقودين والمختفين

لنقل السلطة ودعوة موظفي الدولة لمواصلة عملهم. وهذا يوفر أساساً أولياً قوياً، ولكنه ليس كافياً في حد ذاته.

ثانياً، يجب أن تكون عملية الانتقال شاملة وذات مصداقية، وأن تشمل الطيف الأوسع من المجتمع السوري والأطراف السورية، بحيث توجي بالثقة العامة. في هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن هذه رغبة واضحة عبر عنها السوريون أنفسهم. وعلى نحو ما شهدنا من تنسيق عسكري كبير بين العديد من المجموعات في العمليات الأخيرة، يجب أن يقابل ذلك الآن مشاركة سياسية شاملة ونحن نمضي قدماً نحو مرحلة سياسية كاملة.

ثالثاً، يجب وضع دستور جديد بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

رابعاً، يجب أن تجري انتخابات حرة ونزيهة، تشمل جميع السوريين، كما يتوخى القرار 2254 (2015)، وفقاً للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إنني أقدر تماماً الحاجة إلى ضمان سرعة تقديم الخدمات وتطبيق القانون والنظام. فالاستقرار أمر أساسي. والكفاءة أمر أساسي أيضاً، ولكن لا يتعارض أي من ذلك مع عملية انتقال سياسي شاملة وذات مصداقية. وهذا النهج بالتحديد هو الذي يمكن أن يتيح الاستقرار، بل وأن يمنع نشوب نزاعات جديدة.

وقد ناقشت كل هذه العناصر بتعمق في دمشق. والنقيت بقائد الإدارة الجديدة السيد أحمد الشرع، ورئيس وزراء سلطة تصريف الأعمال السيد محمد البشير. كما النقيت هنا في دمشق بممثلين عن هيئة التفاوض السورية، بمن فيهم ممثلو الجماعات المسلحة الذين لا يزالون على اتصال مع قائدهم بدر جاموس. والنقيت أيضاً مع أعضاء من المجتمع المدني السوري ونساء سوريات. وكان من المشجع رؤية العديد ممن كانوا لسنوات يتحدثون عبر خطوط الجبهة وقد باتوا معاً الآن في عاصمتهم هنا في دمشق. وهم لا يزالون في الخطوط الأمامية للاستجابة لحالات الطوارئ وإغاثة جميع السوريين. إن مشاركتهم الشاملة هي حجر الزاوية للسلام المستدام.

كما سمع الأعضاء من السيد بيدرسن، كانت وتيرة التطورات في سورية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية دراماتيكية. ولكن ما لم يتغير هو حجم الأزمة الإنسانية. لقد كانت سورية تمثل بالفعل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج 17 مليون شخص إلى الدعم، أي أكثر من 70 في المائة من السكان. وقد نزح أكثر من 7 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد، بينما يعيش ملايين السوريين كلاجئين. ويواجه ما يقرب من 13 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وقد أدى التصعيد الأخير إلى زيادة تلك الاحتياجات. فقد نزح أكثر من مليون شخص في أقل من أسبوعين. وقُتل أو جُرح المئات من المدنيين، 80 منهم على الأقل من الأطفال. وتوقفت الخدمات الصحية وإمدادات المياه، التي تآكلت بالفعل بسبب سنوات من النزاع وتراجع التمويل. وأغلقت أكثر من 12 000 مدرسة مؤقتاً، مما أثر على ملايين الطلاب. ومع إغلاق الحدود والطرق التجارية، حدث نقص في الخبز والوقود والسلع الرئيسية الأخرى. وبالمثل، تعطل تدفق الدعم الإنساني بشدة، حيث علقت معظم المنظمات عملياتها مؤقتاً. ونُهب العديد من المستودعات. وفقد العديد من عمال الإغاثة من المنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر العربي السوري حياتهم.

ولحسن الحظ، بدأ الوضع في الاستقرار. وكما رأيت هذا الأسبوع، فإن الأسواق والطرق والمرافق الصحية يعاد فتحها. ويعود الأطفال إلى المدارس. واستؤنفت عمليات الإغاثة تدريجياً في معظم مراكزنا، بما في ذلك في حلب وحمص وهنا في دمشق. ومن الأهمية بمكان أن نكيف الاستجابة الإنسانية مع الظروف الجديدة، وإن كانت لا تزال سريعة التغير. ولهذا السبب، أنا هنا في سورية.

أولاً، أنا هنا لأؤكد من التنسيق فيما بيننا. فعلى مدار اليومين الماضيين، عكفت على دراسة أنظمتنا للعمل معاً. إننا نريد أن ندعم قيادة العمليات الإنسانية بشكل أكبر من خلال الاستفادة بشكل مرّن من الموارد المتوفرة في مراكزنا المختلفة، بما في ذلك في عمان وغازي عنتاب، مع الاستفادة من نقاط قوة النظام القائم الخاص بسورية. كما

وضمن الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكمات الجنائية كضمانة ضرورية ضد الأعمال الانتقامية. ومن دون ذلك، لن تتمكن سورية والسوريون من التعافي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على خطوة أولى عاجلة: حماية الأدلة والمواد، وكذلك مواقع المقابر الجماعية. علينا أن نحمي حق الضحايا وعائلاتهم والناجين في الحقيقة والعدالة على السواء. ومن الضروري أن يفرج فوراً عن جميع الذين لا يزالون محتجزين تعسفياً في جميع أنحاء البلد.

أود أن أقول إنني، في هذا الشأن وعلى جميع الصعد، كنت على اتصال مع العديد من مكونات منظومة الأمم المتحدة، وهناك تصميم على نطاق المنظومة على تعزيز وجود الأمم المتحدة هنا في سورية. إن سورية لكل السوريين. وقد حان الوقت الآن لكي يتقدم السوريون ويتولوا القيادة. لقد حان الوقت الآن لضمانة جميع السوريين بأن مصلحتهم في المستقبل مفهومة وأنها ستتجسد في ترتيبات انتقالية شاملة وذات مصداقية. لقد أوضحت في دمشق دعوتي إلى إجراء حوار بشأن القرار 2254 (2015) وبشأن جميع القضايا الأخرى المجدية بالنسبة للسوريين، حتى نتمكن من تحديد سبيل للمضي قدماً يتولى زمامه السوريون ويقودونه.

وبالطبع، لم يمر سوى 11 يوماً على سقوط النظام السابق. إن بابي مفتوح، وآمل أن نتمكن في الأيام القادمة من بناء هذا الحوار. وأنا أدرك - كلنا ندرك - التحديات الهائلة التي تواجه السلطات والحاجة إلى تقديم المساعدة بشكل ملموس الآن. إننا ندرك الحاجة إلى الاستقرار، لكن الاستقرار لن يدوم طويلاً إذا لم يُبنَ على أسس موثوقة وشاملة. لقد حان الوقت لبناء هذه الأسس الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن

على عمله الدؤوب الذي كان لي شرف رؤيته مباشرة هنا في دمشق.

كما تلقينا تأكيدات بخصوص تيسير الوصول إلى الأشخاص المحتاجين أينما كانوا في سورية، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وفي الشمال الشرقي.

وحصلنا على التزامات بشأن إصدار التأشيرات وتصاريح العمل لعمال الإغاثة ووثائق تسجيل المنظمات غير الحكومية. ويعكف المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لسورية والسلطات على وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية في هذا الشأن.

وحصلنا على التزامات بشأن حماية واحترام الطابع القائم على المبادئ للعمليات الإنسانية. ويشمل ذلك إجراء تقييمات مستقلة للاحتياجات واختيار المستفيدين والقدرة على اختيار شركائنا، بما في ذلك أولئك الذين كانوا يعملون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وأولئك الذين يعملون حالياً في الشمال الشرقي، وضمانات بعدم وجود قيود على توظيف النساء اللواتي يقمن بدور ضروري تماماً في مهمتنا. وهذه الالتزامات وحدها لن تخفف من معاناة الناس، ولكنها أساس ضروري لنا من أجل توسيع نطاق العمليات.

والسبب الثالث لزيارتي هو ضمان أن أتمكن من تقديم طلبات ملموسة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ولذلك، فإننا بحاجة إلى ثلاثة أمور من أعضاء المجلس.

أولاً، إننا بحاجة إلى رسائل قوية لا لبس فيها بأنه يجب احترام القانون الدولي الإنساني، سواء في أي أعمال عدائية جارية أو في إطار تلبية الاحتياجات الأساسية للناس. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب السماح للمتقنين من مكان لآخر بالقيام بذلك بأمان. ويجب معرفة مصير المفقودين. وحيثما تنتهي الأعمال العدائية، يجب إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وكما وافقت السلطات، يجب تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين أينما كانوا.

والطلب الثاني: نحن بحاجة إلى المزيد من المال. إنني أعترف بسخاء المتبرعين للأزمة السورية على مر السنين. فمنذ عام 2016،

نسعى لإيجاد المزيد من السبل للعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة عبر الحدود في شمال شرق سورية، ليس لمواءمة الجهود فحسب ولكن أيضاً لضمان سلامة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وستضمن هذه الجهود إحكام قبضتنا على جهود التنسيق وأن يكون لدينا صورة واضحة قدر الإمكان للاحتياجات الناشئة في جميع أنحاء البلد وأن نتمكن من توجيه الموارد بطريقة سريعة ومرنة باستخدام جميع القنوات المتاحة.

وسأسافر غداً إلى حلب، حيث بدأنا بالفعل في تنفيذ ذلك النهج. ويجمع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هناك بين أفرقة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل من قبل في المناطق التي كانت تسيطر عليها حكومة الأسد سابقاً مع تلك التي تتفد الاستجابة عبر الحدود. وأخطط بعد ذلك لزيارة إدلب، حيث إن الاحتياجات الإنسانية هناك هي من بين الأشد. ومع تطور الوضع، وبعد زيارتي، سنصدر أيضاً على وجه السرعة بياناً يتضمن لمحة عامة عن احتياجات التمويل للفترة الثلاثة المقبلة.

والسبب الثاني لزيارتي هو ضمان تهيئة أفضل الظروف الممكنة لعمل دوائر العمل الإنساني. وأثناء وجودي هنا في دمشق، التقيت بممثلين عن حكومة تصريف الأعمال الجديدة، بمن فيهم قائد الإدارة الجديدة السيد أحمد الشرع، ورئيس الوزراء، السيد محمد البشير. وقد شجعتني تلك المناقشات ويسرني أن أبلغكم بأنهم التزموا على نحو سيمكننا من تحقيق زيادة طموحة في الدعم الإنساني الحيوي. وتلقينا تأكيدات بأنهم سيسهلون حركة موظفي الإغاثة والإمدادات من البلدان المجاورة، بما في ذلك من تركيا ولبنان والأردن والعراق، ما دامت هناك حاجة إلى العمليات الإنسانية. وأكرر أن ذلك يشمل الطرق المؤدية إلى المناطق التي تسيطر عليها أطراف أخرى في الشمال الشرقي.

إن احتدام النزاع بين الجهات الفاعلة في شمال شرق سورية وتداعياته الإنسانية المحتملة أمر يدعو للقلق ويستدعي اهتماماً عاجلاً وجهوداً لخفض التصعيد.

ينبغي أن يكون ذلك مشروعاً محفزاً للأمم المتحدة وللحركة الإنسانية. وهكذا، في لحظة الأمل والخطر، يجب أن نرتقي إلى مستوى التحدي وندعم الشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فليتشير على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيدة الخطيب.

السيدة الخطيب (تكلمت بالإنكليزية): في 8 كانون الأول/ديسمبر، حبسنا أنفاسنا، نحن الملايين من السوريين المنتشرين في جميع أنحاء العالم - في مخيمات اللاجئين أو في المنفى أو داخل وطننا - ونحن نتابع الأخبار. لقد كانت لحظة ضحينا بكل شيء من أجلها؛ لحظة فرح، ولكنها أيضاً لحظة حزن عميق - فصل في تاريخ سورية سيبقى مذاقه إلى الأبد حلوا ومرراً في نفس الوقت. وللمرة الأولى، بدأ الناشطون السوريون في الإعلان عن أسمائهم الحقيقية، مستعدين هوياتهم التي أخفوها لسنوات خوفاً مما يمكن أن يحدث لهم.

وبدأت مجموعات من الأيام الأولى للثورة في تجديد نشاطها، يلهمها التفكير في دورها في المستقبل السوري. كانت لحظة انتصار، ولدت من رحم سنوات من المعاناة التي لا توصف.

ومن المفارقات أنني، في مثل هذا الأسبوع تحديداً قبل ثماني سنوات، نزحت قسراً من مدينتي حلب. وحملت ابنتي البالغة من العمر سنة واحدة بإحدى ذراعيّ وطفلي الذي لم يولد بعد في رحمتي. وكانت أقراسي الصلبة مخبأة تحت ملابس، تحتوي على حقيقة نضالنا. لم أكن أعرف ما إذا كنا سننجو أم لا، لكنني تشبثت بحقيقة واحدة وهي أن دليل معاناتنا سيبقى، حتى ولو لم أنج.

ومنذ ذلك اليوم، قالت لنا بلدان عديدة بتقبل الواقع الجديد: أي أنهم قاموا بتطبيع العلاقات مع الأسد، الرجل الذي قتل نظامه أحبائنا ودمر بيوتنا وحول أحلامنا إلى رماد تذروه الرياح. ورفضت أن أصدق ذلك، ولكنني بدأت أهيب نفسي لحياة لن أرى فيها سورية حرة أبداً. وكنت أهمس لنفسي كل يوم: "إن لم أكن سأراها، فلن أراها بناتي".

تلقت نداءات الأمم المتحدة المنسقة من أجل سورية والاستجابة الإقليمية للاجئين أكثر من 38 بليون دولار. إلا أن النداء الإنساني لهذا العام - وهو أكبر نداء متعلق ببلد معين في العالم في الوقت الحالي - هو أيضاً أحد أقل النداءات حصولاً على الدعم. ومع تبقي أسبوعين فقط على انتهاء عام 2024، لم يصل تمويله إلا إلى أقل من الثلث - وهي أكبر فجوة تمويلية على الإطلاق للاستجابة للحالة في سورية. وقد حان الوقت الآن للاستثمار في الشعب السوري ودعم التمويل المرن حتى نتمكن من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة. وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بالفعل 32 مليون دولار لسورية هذا العام. وحان الوقت الآن أيضاً للدول الأعضاء للعمل على دعم التنمية من أجل إعادة بناء سورية وتقليل الاعتماد على الدعم الإنساني والحفاظ على الخدمات الأساسية.

طلب ثالث: إننا بحاجة إلى أن تعمل جميع الدول على تيسير الجهود الإنسانية، بما في ذلك بضمان ألا تؤدي الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب إلى إعاقة العمليات الإنسانية.

وسأسافر بعد ذلك إلى أنقرة لمناقشة الأزمة مع الحكومة التركية. وقد كان تيسير تركيا للعمليات الإنسانية عبر الحدود في سورية لسنوات عديدة بمثابة شريان حياة. كما سأناقش الأزمة مع السلطات في لبنان والأردن اللذين كانا مضيفين كريمين للاجئين السوريين.

عندما اندلعت الحرب في سورية قبل 13 عاماً، كنت في لبنان - على بعد مسافة قصيرة بالسيارة قطعتها يوم أمس - ولم يكن بإمكانني ولا بإمكان أي شخص آخر أن يتخيل حينها حجم المعاناة التي سيتحملها الشعب السوري لأكثر من عقد من الزمن. لقد خذلهم العالم. لقد خذلناهم. ولكن، كما قال الأمين العام، هناك الآن فرصة تاريخية لتصحيح هذا الوضع ودعم أبناء الشعب السوري، وخاصة النساء والفتيات، في تحقيق أملمهم في مستقبل أكثر سلاماً.

إنني أشيد بالشعب السوري على صبره، ولكنه انتظر طويلاً. وتقديم هذا الدعم لهم الآن يتطلب الصبر والإبداع والتصميم. والتقدم الذي نحرزه سيكون غير متسق وهناك مخاطر كبيرة للفشل، ولكن

شاشاتنا مقاطع فيديو مفاجئة للفوضى خارج السجون: عائلات تبحث بياس عن أحبائهم، بينما حُرقت الوثائق ودُمرت السجلات إلى الأبد. ولم تقتصر قسوة النظام على الاحتجاز فقط. وكان الأمر يتعلق بمحو الأرواح، وإسكات الحقيقة وترك الأسر في حالة لا نهاية لها من عدم اليقين.

فقد اعتُقل والد صديقتي العزيزة، وفاء مصطفى، في عام 2013 ولا يزال مصيره مجهولا حتى اليوم. وطُرحت أسئلة انفتحت لها قلوبنا جميعا: "أين كانت الأمم المتحدة؟" "أين كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تلك الأيام الحرجة؟" "لماذا يُفترض أن أعرف على جثة والدي على إنستغرام؟" "لماذا نرى الوثائق وبطاقات الهوية مبعثرة على الأرض؟" هذه أدلة ثمينة على أحبائنا. وقد تنطوي على الحقيقة الوحيدة بشأن ما حدث لهم، لكننا محرومون حتى من ذلك.

لا بد للمجتمع الدولي من أن يتصرف. تستحق الأسر والأحباء الوصول إلى الحقيقة وإلى كل سجن، وإلى كل مقبرة جماعية، وإلى كل جزء من العدالة. يجب وقف القصف. فالغارات التي شنتها إسرائيل مؤخرا انتهاك صارخ للقانون الدولي، ويجب أن يحاسبوا عليها. من الضروري حماية المدنيين. ولا يزال العنف وعدم الاستقرار يعصفان بحياة الناس في شمال شرق سورية. وهناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج موحد ومنسق لبناء مستقبل يسوده الأمان والاستقرار لجميع السوريين. ويجب أيضا ألا ننسى ملايين اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم. فلا يزال مستقبلهم مجمدا ولا يزالون محرومين من كرامتهم. إنهم ليسوا مجرد أرقام، بل إنهم أسر - أمهات وآباء وأطفال - يستحقون الاستقرار وفرصة لإعادة بناء حياتهم.

لقد تُركت سورية تنزف لفترة طويلة جدا بينما كان العالم يتناقش ويتردد. ننتظر منذ فترة طويلة اتخاذ إجراءات. ولى وقت الأعذار. هذا هو وقت العمل. نحن، الشعب السوري، أظهرنا للعالم قدرتنا على الصمود وشجاعتنا وإيماننا الراسخ بالحرية. وأطلب من المجلس أن يقف إلى جانبنا، وأن يؤيد مطالبتنا بالعدالة والمساءلة، وأن يساعدنا في بناء عملية انتقال سياسي تجسد أحلام جميع السوريين وتضحياتهم.

وعندما صنعتُ فيلمي بعنوان "من أجل سما"، سافرتُ في جميع أنحاء العالم لرواية قصتنا. وقال لي القادة والسياسيون والدبلوماسيون مرارا وتكرارا: "كنا نتمنى لو أننا فعلنا المزيد؛ كان علينا أن نفعل المزيد." وأقف اليوم هنا لأقول لهم إن بإمكانهم أن يفعلوا المزيد. نعم، التاريخ يعيد نفسه، ولكنه نادرا ما يتيح لنا الفرصة لتصحيح أخطائنا. وهذه هي فرصتهم اليوم.

إن سقوط نظام الأسد لم يحدث في غضون 11 يوما أو من خلال معركة واحدة أخيرة. فقد حدث بسبب تضحيات ونضالات وخسائر لا حصر لها من الشعب السوري. وحدث لأن 13 مليون سوري أُجبروا على ترك منازلهم، وغرق مئات الآلاف منهم في البحر، وقُتل عدد لا يحصى من السوريين في المدارس والمستشفيات التي تعرضت للقصف، واحتُجز مئات الآلاف وعُذبوا واختفوا قسرا. وحدث عندما فقد الشعب السوري كل شيء عدا آراءه وشجاعته وأمله.

ولم يُعلن عنه بانتصارات عسكرية أو تصريحات كبرى. بل أعلنه مدنيون: شابان يركبان دراجة نارية أمام دبابه فارغة في ساحة الأمويين، وأربع نساء يصدحن من سيارتهن بأغنية عبد الباسط الساروت "ثوري ثوري درعا" ويلوحن لمستقبل لم يشهدهن بعد. وكان هؤلاء أناسا عاديين - مدنيين وليسوا جنودا ولا حتى نشطاء - يعلنون سقوط طاغية. ولكن تلك اللحظة ليست نهاية نضالنا. إنها مجرد بداية لفصل جديد.

ونطلب إلى المجلس أن يتصرف تمشيا مع القرار 2254 (2015) وأن يساعدنا على تحقيق انتقال سياسي حقيقي - انتقال يشارك فيه جميع السوريين من جميع المناطق وكذلك المغتربون. ويجب أن تتمخض المرحلة الانتقالية عن دستور جديد وانتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن تلتزم بالمعايير الدولية المتمثلة في الشفافية والعدالة والمساءلة.

لكن هذا الانتقال لا يمكن أن يحدث بدون عدالة. فقد حول نظام الأسد سورية إلى مسرح لجرائم لا يمكن تصورها. تبحث الأسر عن أحبائهم منذ أكثر من عقد. وفي الأيام الأخيرة، كان إطلاق سراح المحتجزين من سجن صيدنايا تذكيرا مأساويا بهذه الوحشية. ملأت

ومع الأسف، فقد السوريون الثقة بقدرة المجتمع الدولي والأمم المتحدة على حماية المبادئ الإنسانية وإنصاف الشعوب الساعية للعدالة.

وعلى مدار 13 عاما، بذلت المعارضة السورية، ممثلة بهيئة التفاوض، كل الجهود الممكنة وأظهرت أقصى درجات المرونة لتحقيق انتقال سياسي سلمي، لكن النظام المستبد ظل العقبة الكبرى، متجاهلا جميع المبادرات التي قادها أربعة مبعوثين دوليين، بينما دفع السوريون ثمنا باهظا من دمائهم وأرواحهم. لقد شرد السوريون في جميع أنحاء العالم كلاجئين يبحثون عن الأمان والكرامة، فيما تحملت المعارضة مسؤولية تحقيق تطلعات الشعب السوري نحو دولة القانون والحرية والعدالة والمواطنة. ولم تكن معركتنا فقط مع النظام، بل مع الاستقطابات الإقليمية والدولية التي جعلت مهمتنا أكثر صعوبة. ومع ذلك، لم نتوقف عن النضال رغم الأسئلة الصعبة التي واجهتنا. أين الحل السياسي؟ وأين تنفيذ القرار 2254 (2015)؟ اليوم، وبعد سقوط النظام، أصبح جليا للعالم حجم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها هذا النظام بحق شعبنا. لقد كشفت السجون والمعتقلات عن فظائع وحشية ستظل وصمة عار في تاريخ البشرية.

ونؤكد من هذا المنبر أننا سنستمر في ملاحقة هذا النظام ورئيسه الفار قضائيا ولن ندخر جهدا لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. إن العدالة الانتقالية والمساءلة ليستا خيارا بل ضرورة لضمان عدم تكرار هذه الجرائم.

إننا نشم الجهود التي تبذلها الإدارة الحالية ورئيسها، أحمد الشرع، ورئيس الحكومة المؤقتة، السيد البشير، في دمشق لاستعادة الأمن وتقديم الخدمات للمواطنين. ونؤكد عملنا المشترك لبناء سورية الجديدة - دولة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات، خالية من التدخلات الخارجية وتحافظ على علاقات متوازنة مع جيرانها وأصدقائها. هذا النصر لم يكن ليحقق لو لا تضحيات السوريين جميعا: الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية؛ والمعتقلون الذين صبروا في زنازين الظلم؛ واللاجئون الذين عانوا لسنوات طويلة في المخيمات؛ والثوار الذين واجهوا الموت لتحرير الوطن؛ والصحفيون الذين أوصلوا

ولإخواني السوريين، سواء منهم من في المخيمات أو في المنفى أو من ما زالوا صامدين داخل وطننا أقول: إننا نتحمل مسؤولية كبيرة اليوم. لقد أدت بنا تضحيات السنوات الأربع عشرة الماضية إلى هذه اللحظة. ويجب أن نهض معا، متحدين، لإعادة بناء بلدنا في ظل العدالة والكرامة والحرية للجميع. هذه هي فرصتنا، ولا يمكننا أن ندعها تفلت من أيدينا.

ولجميع المضطهدين في جميع أنحاء العالم، وللسجناء السياسيين، وللنازحين واللاجئين أقول: إن الأمل يعيش في كل صوت يرفض السكوت، وفي كل قلب يرفض الاستسلام. اصمدوا، لأن الحرية قادمة، وهي ملك لنا جميعا.

وفي الختام، أود أن أشيد بجميع من جادوا بأرواحهم حتى يتمكن من رؤية هذا اليوم. إننا نحمل ذكراهم وشجاعتهم وأحلامهم معنا. واليوم، بينما يعقد مجلس الأمن أول إحاطة له بشأن سورية بعد تحررها، سورية من دون الأسد، نخطو أولى خطواتنا نحو مستقبل جديد. وما هذه سوى البداية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة الخطيب على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد جاموس.

السيد جاموس: بداية، أترحم على أرواح شهداء سورية الذين قضوا في الثورة السورية العظيمة.

أقف أمام المجلس اليوم باسم الشعب السوري العظيم، لأعبر عن فخرنا واعتزازنا بهذا اليوم التاريخي الذي أشرقت فيه شمس الحرية على سورية. إن يوم 8 كانون الأول/ديسمبر يمثل انتصار إرادة الشعب السوري الذي أجبر النظام المستبد على الفرار من دمشق. إنه يوم سيظل خالدا في ذاكرة السوريين.

لقد حذرنا مرارا وتكرارا من أن صبر الشعب السوري الذي التزم طويلا بالسعي نحو حل سياسي، تفاوضي وسلمي لن يدوم إلى الأبد.

المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم لتأمين احتياجاتهم وإعادة دمجهم في المجتمع، بعد السنوات التي أمضوها في المعاناة. وإنشاء صندوق لدعم أسر شهداء الثورة الذين ارتقوا تحت التعذيب في معتقلات النظام الوحشي أو في ساحات الحرب التي شنها على المدنيين الأبرياء، لتكريم تضحياتهم وتعويض ذويهم، وهو أقل ما يمكن فعله أمام الحقائق المفجعة التي تشاهدونها على الشاشات اليوم في صيدنايا أو في غيرها أو في المقابر الجماعية التي نكتشف وجودها كل يوم.

رابعا، إعادة المنشقين عن النظام والمفصولين من وظائفهم ظلما إلى مواقعهم فوراً وصرف كل مستحقاتهم المالية، فهؤلاء دفعوا كل ما لديهم للوقوف إلى جانب شعبهم وأهلهم. خامسا، إنشاء صندوق لدعم اللاجئين والمهجرين للعودة إلى سورية لتأمين احتياجاتهم وضمان عودتهم بطريقة كريمة وأمنة.

إننا عازمون على بناء سورية الجديدة - دولة القانون والعدالة، جمهورية تنتمي إلى هذا العصر تحمي جميع مواطنيها من دون تمييز وتبقى موحدة أرضاً وشعباً. سورية المستقبل ستكون نموذجاً لدولة حديثة تدار بعقول أبنائها وإرادتها الحرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جاموس على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أبدأ بشكر وكيل الأمين العام ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشير، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، لا على إحاطتهما فحسب، بل كذلك على عملهما القيم خلال الأيام القليلة الماضية، بما في ذلك في سورية. كما أشكر السيد بدر جاموس، رئيس هيئة التفاوض السورية، على إحاطته والسيدة وعد الخطيب، المؤسسة المشاركة لمؤسسة العمل من أجل سما، على مشاركتنا قصتها.

في غضون أسابيع قليلة فقط، بدأ فصل جديد في سورية. ويواجه السوريون مهمة جسيمة وهائلة: فيجب عليهم أن يكفلوا تحقيق العدالة

صوت الحق؛ والسياسيون الذين ناضلوا في المحافل الدولية؛ والمجتمع المدني الذي أبدع حلولاً عملية رغم التحديات؛ والقانونيون الذين لاحقوا المجرمين؛ والنساء السوريات اللواتي كن عنواناً للصمود والإصرار؛ والشباب السوري الذي استثمر في تعليمه لبناء مستقبل سورية المشرق.

كما أود أن أعرب عن خالص شكرنا للدول التي وقفت إلى جانبنا حتى اللحظة الأخيرة وساندتنا وأمنت بأن الشعب السوري قادر على التغيير ولن يرضخ حتى ينال حريته. لقد كانت تلك الدول شريكا أساسيا في دعم حقنا في الحرية والكرامة ولن ننسى مواقفها الشجاعة معنا.

لقد ترك النظام المستبد سورية في حالة من الخراب الاقتصادي، حيث يعيش 80 في المائة من السكان تحت خط الفقر. لقد آن الأوان لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية، وزيادة الدعم الإنساني والإغاثي لتمكيننا من إعادة بناء وطننا. ورغم التغيرات التي شهدتها سورية، ما زلنا نؤمن أن روح القرار 2254 (2015) يشكل خارطة الطريق لتحقيق تطلعات شعبنا. صحيح أن الظروف قد تغيرت وأن النظام الذي كان طرفاً في هذا القرار قد انهار، إلا أن القرار وجوهره المتمثل في تحقيق حكم الشعب لنفسه، من خلال انتخابات نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، لا يزال هو المبدأ الذي نستند إليه لنبدأ حواراً في دمشق لكل القوة الوطنية بإشراف الأمم المتحدة. وعليه، ندعو إلى العمل على تشكيل حكومة وطنية انتقالية شاملة تمثل جميع أطراف الشعب السوري من الثوار والسياسيين والمجتمع المدني وكل مكونات الشعب السوري، مع ضمان تمثيل المرأة والشباب.

ثانياً، عقد مؤتمر وطني شامل تتولى الحكومة الانتقالية تنظيمه لاختيار جمعية تأسيسية من الحكماء والخبراء والعلماء والسياسيين ورجال الدولة ووجوه المجتمع ومن المخضرمين ومن الشباب، تكلف بإعداد دستور جديد يعبر عن تطلعات السوريين والسوريات.

ثالثاً، تنظيم استفتاء على الدستور الجديد والمضي قدماً نحو انتخابات حرة نزيهة في بيئة آمنة ومحيدة تحت إشراف الأمم المتحدة. كما نشدد على أهمية اتخاذ الإجراءات التالية: إنشاء صندوق لدعم

وستواصل سويسرا الإبقاء على جنيف مفتوحة لاستضافة جميع محادثات ومبادرات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص. وتستضيف جنيف حالياً بالفعل مؤسستين أساسيتين للمرحلة الانتقالية. وأكد إطلاق سراح العديد من المعتقلين في سورية مؤخرًا حجم الفظائع المرتكبة في السجون الرهيبة للحكومة السورية، ولكنه جلب أيضاً بصيصاً من الأمل للعائلات التي لا تزال تنتظر أخباراً عن أحبائها. ويرتكز الحق في معرفة مصير الأقارب المفقودين على أساس متين قوامه اتفاقيات جنيف. والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سورية، بولايتها ذات الطابع الإنساني البحث، في وضع يسمح لها بتسليط الضوء على مصير عشرات الآلاف من المفقودين في جميع أنحاء البلد بالتعاون مع جمعيات أسر الضحايا والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني.

أخيراً، تؤكد سويسرا مجدداً أن تحقيق السلام الدائم غير ممكن في غياب العدالة، وفقاً لمبادئ سيادة القانون. ويجب الحفاظ على الأدلة، ولا سيما المثبتة منها من خلال المحفوظات وروايات الضحايا والشهود والتي يمكن أن تدعم السلطات القضائية في مساءلة الجناة. وفي هذا السياق، تشدد سويسرا على الدور الحاسم للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

تولت سويسرا على مدار العامين الماضيين مهمة الصياغة بخصوص المسائل الإنسانية في سورية. والتزمت سويسرا خلال فترة عضويتها في المجلس، وخاصة بعد الزلازل الرهيبة التي وقعت في شباط/فبراير 2023، بضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين على نحو آمن وسريع وبلا عوائق باستخدام كل الوسائل الممكنة لإيصالها وفي جميع أنحاء الأراضي السورية. ونشدد على أهمية الإغفاء من الجزاءات لأسباب إنسانية لتيسير الأنشطة الإنسانية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي. وستواصل

في أحلك صفحات الفصل السابق. وأود أن أضم صوتي إلى المبعوث الخاص في تقديم التعازي لجميع العائلات السورية على كل المعاناة التي تحملتها. وقد حان الوقت الآن لكتابة صفحة جديدة من التاريخ. وستواصل سويسرا دعم مساعي الشعب السوري من أجل الحرية والعدالة والحوار والمصالحة وتعزيز الهوية التعددية وإعادة بناء الأمة على أسس سيادة القانون.

لقد أعادت سويسرا التأكيد، أثناء عامي عضويتنا في مجلس الأمن، على أن الحل السياسي الشامل الذي يقوده السوريون ومن أجلهم والذي تيسره الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص ويستند إلى القانون الدولي، هو وحده القادر على وضع حد للنزاع. وأمام السلطات الناشئة في سورية الآن فرصة تاريخية للتميز بوضوح عن أسلافها بدعم عملية انتقال سياسي شاملة ومستدامة، بما يتماشى مع العناصر الرئيسية للقرار 2254 (2015). وتشمل تلك العناصر وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي يجب أن تلتزم به جميع أطراف النزاع، بدءاً بالدول المجاورة لسورية؛ واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الأقليات، واحترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها؛ والحوكمة الشاملة، مع المشاركة الفعالة، لا سيما للنساء والمجتمع المدني، الذي ظلت سويسرا تدعو باستمرار إلى تعزيز دوره الحيوي؛ ورفض جميع أشكال الإرهاب؛ والنظر في التطلعات المشروعة للشعب السوري بكل تنوعه، وإجراء انتخابات حرة وشاملة وشفافة ونزيهة.

كما يساور سويسرا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في الجولان السوري المحتل. إننا ندعو إلى وقف أي انتهاك لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974 على الفور، ونكرر دعمنا لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتذكر سويسرا بأن مرتفعات الجولان تشكل أرضاً محتلة. وندين إعلانات الحكومة الإسرائيلية عن اعتزامها مضاعفة عدد المستوطنات، غير القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، هناك.

نتابع عن كثب تطورات الأوضاع في البلد الشقيق سورية الذي دخل مرحلة انتقالية جديدة في تاريخه بعدما أصبحت غالبية أراضي البلد تحت سيطرة تحالف من الجماعات المسلحة. ومن الواضح أن لا أحد يمكنه أن يتنبأ اليوم بالنتائج والتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحولات الجذرية التي يشهدها البلد. ونأمل جميعاً أن تسير الأمور على نحو أفضل. وأود أنؤكد أن الاتحاد الروسي وقف دائماً إلى جانب الشعب السوري الشقيق. وقدمنا دائماً ونقدم وسنستمر في تقديم الدعم اللازم لهم.

إن الشعب السوري بكل تنوعه العرقي والديني هو الذي يجب أن يحدد مستقبل سورية، وهو مستقبل يلفه الغموض في الوقت الحالي نظراً لحالة عدم الاستقرار الداخلي التي تشكل تهديداً ملموساً لسيادتها وكيانها. فقد أصبحت سلامة أراضي البلد الآن أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى، وهناك خطر حقيقي من أن تنقسم سورية على أسس عرقية ودينية إلى عدد من الأقاليم. ويجب أن يبذل السوريون اليوم كل جهد ممكن لضمان إجراء حوار وطني شامل للجميع حقا من دون تقسيم الناس إلى خاسرين ورابحين. وهذه مهمة خطيرة وصعبة جداً ويجب أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن للمساهمة فيها.

ويواجه السوريون تهديداً آخر لا يقل خطورة يتمثل في تصرفات إسرائيل التي شنت أساساً عملية واسعة النطاق لتدمير القدرات الدفاعية للبلد، مستخدمة الذريعة المصطنعة للدفاع عن النفس والأمن. وأفادت التقارير بأن سلاح الجو الإسرائيلي، الذي دأب أيضاً على تنفيذ غارات جوية مكثفة عشوائية في الماضي، نفذ أكثر من 500 غارة جوية خلال الفترة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر وحدها. ونتيجة لذلك، دُمرت فعلياً البحرية السورية، إلى جانب 90 في المائة من منظوماتها الدفاعية الجوية ومنظوماتها الدفاعية المضادة للقذائف ونصف سلاحها الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت عمليات القصف المكثف المباني الحكومية وعشرات المرافق الخاصة بالتصنيع والتخزين في دمشق والسويداء ودرعا وحمص وطرطوس واللاذقية وتدمر. ومن الواضح أن إدمب والتنف ومناطق أخرى في ما وراء نهر الفرات تظل خارج هذه

المضي قدماً بالنقاش المتعلق بهذه المسألة في ضوء التغييرات التي طرأت على قيادة البلد.

وأودت الأزمات المتداخلة على مدى الـ 13 عاماً الماضية بحياة أكثر من نصف مليون شخص ودمرت البنية التحتية الحيوية ودفعت أكثر من 90 في المائة من السكان إلى ما دون خط الفقر وشردت أكثر من 16 مليون شخص. ويفكر الملايين من اللاجئين الآن في العودة التي يجب أن تكون طوعية وأمنة وكريمة، وفقاً للقانون الدولي، لضمان حماية اللاجئين وحقوق الإنسان عموماً. وتؤكد سويسرا مجدداً تضامنها الكامل مع الشعب السوري. وفي هذا الصدد، خصصنا للتو مبلغاً إضافياً بقيمة مليوني فرنك سويسري لتقديم المساعدة الطارئة في سورية.

ونرحب بزيارة وكيل الأمين العام ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد فليتشير، إلى سورية. وقد أجرى تقييماً للالتزامات التي تعهدت بها السلطات الناشئة لحماية المدنيين ومواصلة تقديم الخدمات الأساسية وفتح جميع المعابر الحدودية لدخول المساعدات الإنسانية. ويجب تنفيذ هذه الالتزامات والحفاظ عليها بمرور الوقت.

وفي الوقت الذي تختتم فيه سويسرا فترة عضويتها في مجلس الأمن، فإنها تدعو جميع الأعضاء إلى الاستمرار في السبيل الذي فُتح في 8 كانون الأول/ديسمبر بروح التعاون ذاتها وإلى تقديم الدعم الكامل لعملية انتقال سياسي بقيادة الشعب السوري ومن أجله. لقد تعثر البحث عن حل سياسي في سورية وفقاً للشروط التي اعتمدها المجلس منذ فترة طويلة جداً. وحان الوقت لإظهار دعم لا لبس فيه نحو تحقيق السلام والأمن في سورية وفي المنطقة ككل.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد توم فليتشير. كما استمعنا إلى تقييمات رئيس هيئة التفاوض السورية، السيد بدر جاموس، وممثلة المجتمع المدني، السيدة وعد الخطيب.

من جهة أخرى، نود أن نؤكد أن سورية مكان عاش فيه المسلمون والمسيحيون معاً لقرون عديدة، كما أن دمشق مقرّ بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر، وهو رئيس كنيسة أنطاكية، الكنيسة الشقيقة للكنيسة الأرثوذكسية الروسية. ويحدونا الأمل في أن تظل سورية وطناً لجميع مواطنيها بغض النظر عن ديانتهم.

ونحن مقتنعون بأن السبيل نحو التطبيع الدائم في الجمهورية العربية السورية يكون من خلال إطلاق حوار شامل بين جميع السوريين، يراعي المصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية والدينية في المجتمع بهدف تحقيق الوئام الوطني وتعزيز عملية تسوية سياسية شاملة وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015).

نحن ندعم جهود غير بيدرسن لتيسير التهدئة الوطنية وإطلاق عملية سياسية بوساطة الأمم المتحدة ودعمها. ونحن لا نزال مقتنعين بالحاجة إلى تنسيق نهج الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية لتهيئة الظروف المواتية لاستقرار الحالة في سورية. ونرى أن المبعوث الخاص ينبغي أن يضطلع بدور قيادي في تنسيق ذلك العمل. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة السيد بيدرسن لعقد مؤتمر دولي بشأن سورية وندعو جميع الأطراف المعنية إلى المساعدة في تنفيذ هذا المقترح.

وفي ظل التغيرات الحادة في سورية، نعتقد أنه من السابق لأوانه تقديم أي تنبؤات متفائلة أو الحديث بجدية عن تحسن الظروف الإنسانية للسوريين العاديين. نحن أيضاً نود رؤية سورية مزدهرة، لكن السوريين ما زالوا يواجهون أزمة إنسانية عميقة اليوم. فنحو 90 في المائة من السكان يعيشون في فقر، و 70 في المائة من السكان بحاجة إلى معونات غذائية عاجلة. وقد أدى التضخم المتصاعد وتراجع قيمة العملة الناجمان عن التطورات الأخيرة إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسوريين. ففي بعض مناطق سورية، ارتفعت أسعار الخبز بنسبة 900 في المائة منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد يؤدي تعطل سلاسل الإمداد بسبب إغلاق الحدود إلى زيادة النقص في الموارد ووسائل العيش.

المعادلة. وقصف سلاح الجو الإسرائيلي مرافق في دمشق على جبل قاسيون ودمر مراكز للحرب الإلكترونية في الساعات الأولى من صباح يوم 14 كانون الأول/ديسمبر.

وفضلاً عن ذلك، لا يفوتنا أن نشير إلى التوغل البري للقوات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وتعدياً سافراً على سيادة دولة جارة ووحدة أراضيها. وأفادت التقارير بأن القوات الإسرائيلية لم تكفِ باحتلال الجانب السوري من الخط الفاصل، بل تقدمت أيضاً أكثر من ذلك بكثير. وقد رُصدت معدات عسكرية إسرائيلية على بعد 20 كيلومتراً تقريباً من دمشق. وتبدو الحجج القائلة بوجود حماية حفظة السلام شديدة الخبث في ظل ما سبق، نظراً لتوغل حفظة السلام أساساً في الوقت الراهن خلف الخطوط الإسرائيلية.

ولكن القدرة على الدفاع الفعال عن الحدود، التي تهاجمها إسرائيل الآن مباشرة، تشكل أحد العوامل الأساسية للسيادة السورية. ونحث الجميع على تسمية الأشياء بمسمياتها وعدم طمس الحقائق إذا كانت غير ملائمة للقدس الغربية. وإن كانت إسرائيل تريد حقاً أن تكون لها علاقات جيدة مع جيرانها، فينبغي أن تُبنى هذه العلاقات ليس من موقع القوة بل على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة.

ونرى أن إحدى المهام الرئيسية في المرحلة الحالية هي حماية مؤسسات الدولة السورية والتأكد من أنها تؤدي وظائفها في دعم أمور الحياة اليومية في سورية. ومن المهم ضمان سيادة القواعد القانونية الأساسية وحماية حقوق السكان المدنيين، بما في ذلك الفئات الضعيفة، وضمان السلم الأهلي والوئام الوطني ومنع أعمال التخريب والعنف وسفك الدماء. وفي هذا السياق، نلاحظ التصريحات الصادرة عن سلطات الأمر الواقع السورية التي أعربت فيها عن عزمها على تسهيل عمل أجهزة الدولة والحفاظ على النظام والأمن وقمع أعمال العناصر الإجرامية بحزم ومنع إقامة العدالة خارج نطاق القضاء. ونأمل أن تحظى هذه النهج بدعم جميع الأطراف المعنية السورية.

إن الحالة الراهنة في سورية تمثل فرصة لاستعادة سيادة القانون، وتشجيع المصالحة الوطنية، ومنح الشعب السوري ظروف الرفاه والأمن التي حُرِم منها على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية. وتتفق إكوادور مع ما قاله الأمين العام بشأن ضرورة استعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. كما أننا نؤيد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ونكرر موقفنا المتمثل في عدم الاعتراف بضم الأراضي بالقوة.

نشيد بجهود المبعوث الخاص بيدرسن في دعم ومساعدة عملية انتقال سياسي شاملة وتشاركية، استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015)، الذي ينبغي احترامه، كما ذكر السيد بيدرسن. لقد أكدنا على مدى العامين الماضيين على ضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحوار سياسي شامل وتشاركي بقيادة سورية، بدعم من المنطقة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وهذا الموقف لم يتغير. إن إقامة حوار هادف ومستدام قائم على الاهتمام الحقيقي بالسكان السوريين هو ضرورة أخلاقية.

كان للنزاع في سورية عواقب مدمرة على المدنيين. فنحو 70 في المائة من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، و 7 ملايين نازح داخلياً، ونصف مليون طفل يعانون من مشاكل سوء التغذية الحاد - هذه أرقام توضح الظروف الهشة التي يواجهها المدنيون وضرورة تحسينها بشكل عاجل. ويجب الحفاظ على تشغيل جميع طرائق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية العابرة لخطوط التماس وعبر الحدود لضمان إمكانية التنبؤ بالمساعدات الإنسانية واستدامتها، مع تكييفها مع الواقع الجديد. ويجب أن تتوقف الأعمال العدائية لإفساح المجال لترميم أكثر من 12 000 مدرسة أغلقت، وإعادة تأهيل نظم الصحة والحماية، وإعادة بناء البنية التحتية المدنية التي خرجت عن الخدمة نتيجة للنزاع.

ونظراً للظروف الراهنة في البلد، تدعو إكوادور السلطات الانتقالية السورية إلى اعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع جهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة الكيميائية،

ومن القضايا الملحة الأخرى التهجير القسري للسكان. ففي حين يعود بعض اللاجئين إلى سورية، نشهد أيضاً تدفقاً للسكان خارج البلد. إذ اضطر أكثر من مليون شخص للفرار من منازلهم منذ تصاعد القتال، معظمهم من النساء والأطفال، تحت وطأة الظروف البالغة الصعوبة داخل البلد وخارجه. كما يجب ألا ننسى أولئك الذين فروا مؤخراً من لبنان إلى سورية جراء القصف الإسرائيلي. إنهم بحاجة إلى المساعدة وعلى أقل تقدير يحتاجون إلى ضمان سلامتهم.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الأنشطة الإنسانية في سورية محدودة للغاية الآن. فقد أفاد العاملون في المجال الإنساني عن مشاكل أمنية وانقطاع في الكهرباء وحالات نهب. وفي دمشق على وجه الخصوص، تعرضت مستودعات المساعدات الإنسانية للنهب. وفي الوقت نفسه، نحن ندعم تصميم الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على الحفاظ على وجودها في الميدان ومواصلة تقديم المساعدة للمحتاجين. إن الأزمة الإنسانية في سورية، التي وصلت إلى مستوى كارثي، تتطلب عملاً عاجلاً ومنسقاً من المجتمع الدولي بأكمله. ومما يؤسف له أن نداء الأمم المتحدة الإنساني بشأن سورية يعاني من نقص حاد في التمويل ولم يتلق سوى ثلث التمويل المطلوب - أي 32 في المائة. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل ما يسمى بالأطراف المانحة التقليدية ما إذا كانت ستمسك بمبادئ الإنسانية والحياد عندما يتعلق الأمر بالملف الإنساني السوري، أم أنهم ستواصل حملة الجزاءات المعتادة ضد السكان السوريين. يجب رفع الجزاءات لأنها - كما قلنا دائماً - تؤثر على الناس العاديين. ومن جانبنا، سنواصل تقديم المساعدة للشعب السوري الشقيق.

السيد مونتالفو سوسا (الإكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما، وخاصة على عملهما القيم في هذه الحالة المعقدة. لقد استمتعت باهتمام إلى السيدة الخطيب والسيد جاموس، اللذين أشكرهما أيضاً.

وبالنيابة عن الإكوادور، أعرب عن دعمنا للشعب السوري وتضامننا مع تطلعاته إلى مستقبل يسوده سلام حقيقي و تنمية ملموسة.

العملية السياسية. ومشاركة المجتمع المدني أساسية أيضاً لضمان عملية انتقال ناجحة في سورية نحو تحقيق تطلعات الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بشكل كامل جهود المبعوث الخاص وندعو إلى التنفيذ الهادف للقرار 2254 (2015)، بما في ذلك إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة. ونشدد أيضاً على الدور الحاسم للأمم المتحدة في هذه المرحلة، ونؤكد على ضرورة أن يكون الشعب السوري قادراً على الاعتماد على دعم المنظمة وخبرتها في مسيرته نحو بناء ثقافة حكم رشيد قوية ومستدامة. لقد حان وقت استيعاب الجميع وليس الانقسام. لقد حان وقت الحوار وليس السلاح. وتؤكد المجموعة التزامها الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة لتقسيم سورية. ولكي تتجاوز سورية تاريخها الحافل بالعنف، يجب ألا تكون ساحة للاستقطاب أو لتنافس القوى الخارجية. وتشدّد مجموعة 1+3 على أن الشعب السوري وحده هو الذي سيقدر مستقبل سورية بحرية.

ويجب عدم استغلال الحالة الهشة لعودة الإرهاب. وفي هذا السياق، يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة وتعاونية.

وعلاوة على ذلك، تؤكد مجموعة 1+3 على ضرورة احترام سلامة الأراضي السورية من قبل الجميع. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التوغلات العسكرية الأخيرة التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي السورية، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد على الدور الحاسم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. كما نرفض أي إجراءات أحادية الجانب تقوض ولايتها أو مهمتها.

وتؤكد مجموعة 1+3 على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمرتفعات الجولان، مع التأكيد على أن الجولان أرض سورية تحت الاحتلال. وندعو إلى الاحترام الكامل لاتفاقية فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، بما في ذلك وضع

واستخدامها، عملاً بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، من الضروري تيسير وصول السكان إلى آليات المساءلة الشفافة وتعزيز الجهود للحصول على معلومات عن مصير أكثر من 10 000 شخص من المختفين.

وإذ نؤكد على نهاية فترة ولايتنا في مجلس الأمن، تشهد الحالة في سورية تغييراً غير متوقع. وبالنظر إلى الحالة المعقدة، نأمل أن تُعطى الأولوية لحوار حقيقي بحسن نية. كما نأمل أن تظل قنوات الاتصال والمساعدة من المجتمع الدولي إلى سورية مفتوحة لتعزيز إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وإقامة مؤسسات تعددية، وتحقيق سلام وأمن دائمين في سورية والمنطقة.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الأفارقة الثلاث في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي، الجزائر، فضلاً عن غيانا (مجموعة 1+3).

في البداية، تود الدول الأعضاء في المجموعة توجيه الشكر إلى السيد بيدرسن والسيد فليتشير على إحاطتهما القيمتين. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمهما ممثلاً المجتمع المدني.

تتعدّ جلستنا في سياق استثنائي. سورية، الدولة التي أنهكها النزاع، بإمكانها الآن أن تختار المسار الطويل نحو السلام. يحمل هذا التطور في طياته أملاً عظيماً للسوريين. بيد أنه يثير أيضاً مخاوف جدية، حيث يواجه الهدوء الهش في الأيام الأخيرة خطر الانهيار، ما قد يُلقي بسورية في أتون أزمة جديدة لا يود أحد أن يراها.

وتعتقد مجموعة 1+3 اعتقاداً راسخاً بأن الوقت قد حان لعملية سياسية حقيقية يقودها السوريون ويملكون زمامها برعاية الأمم المتحدة من أجل سورية جديدة توحد جميع السوريين - نعم، جميع السوريين - بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني. ويجب أن يشارك جميع السوريين، بمن فيهم النساء والشباب، مشاركة كاملة ومجدية في تلك

منطقة الفصل. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد. مستقبل أكثر إشراقاً لبلده. يجب ألا يكرر المجتمع الدولي الأخطاء التي ارتكبت في أماكن أخرى في المنطقة.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات. كما أشكر السيدة وعد الخطيب والسيد بدر جاموس على كلماتهما.

منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا تغيرات سريعة ودراماتيكية في الوضع في سورية. وعلى الرغم من أن من السابق لأوانه استخدام مصطلحات محددة فيما يتعلق بسلطات الأمر الواقع، فإننا نحيط علماً بأن حكومة تصريف الأعمال الحالية قد أعربت عن رغبتها في انتقال سلس وسلمي للسلطة. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، بما في ذلك الاجتماع مع السيد أحمد الشرع والسيد محمد البشير في دمشق، وكذلك مع نظراء آخرين معنيين. وتلتزم اليابان بدعم جهود الشعب السوري لتحقيق عملية انتقال سياسي بروح مبادئ القرار 2254 (2015)، تؤدي إلى حكم يكون ذي مصداقية وشاملاً للجميع وغير طائفي. ويجب على الحكومة المقبلة أن تضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. كما يجب أن توفر الحماية لجميع السوريين، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية.

وقد توالى التقارير التي تتحدث عن الأدلة المأساوية على الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد، بما في ذلك التعذيب في مراكز الاحتجاز مثل سجن صيدنايا. يجب محاسبة النظام السابق على جرائمه ويجب تحقيق العدالة. وكما قال المبعوث الخاص، فإن تقديم الدعم الفوري والضروري للضحايا وعائلاتهم أمرٌ عاجل. إننا ندعم أدوار الجهات المعنية في هذا الصدد في تسليط الضوء على ما حدث ويحدث من أجل استعادة كرامة المعتقلين وتحديد مصير المفقودين.

وعلاوة على ذلك، نؤكد على أهمية مواصلة الجهود التي نبذلها من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والشركاء الآخرين لتأمين مخزونات سورية المتبقية من الأسلحة الكيميائية والإعلان عنها

ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية، وتمثل أحد أكثر التحديات إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي. ويحتاج الآن حوالي 17 مليون شخص إلى المساعدة. وقد أدت التطورات الأخيرة إلى تفاقم الحالة، حيث نزح أكثر من مليون شخص في الأيام الأخيرة. وتعرب مجموعة 1+3 عن قلقها البالغ إزاء هذه التطورات، وندعو إلى تعبئة واسعة النطاق لتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان.

ولن يؤدي استمرار القتال، خاصة في الشمال الشرقي، إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك المتصلة بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد لضمان حرية تنقل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويجب ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دمن ون عوائق من خلال جميع الآليات المتاحة، بما في ذلك العمليات عبر الحدود، لتقديم المساعدة الأساسية للمحتاجين. وندعو المجموعة الجهات المانحة إلى حشد التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية. فالاحتياجات المتزايدة تتطلب المزيد من الموارد. ويجب عدم التخلي عن الشعب السوري.

ونشدد على أن عودة النازحين السوريين إلى ديارهم يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. فلا ينبغي إرغام أحد على العودة. ويجب تهيئة الظروف في سورية من خلال التعافي المبكر وإعادة الإعمار لتسهيل هذه العملية.

ولد أظهرت التطورات الأخيرة في سورية أن الأزمات التي لم تُحل لا تتلاشى بمرور الوقت، بل تعود للظهور من جديد. وإذا لم يتم إيجاد حل شامل وجامع للوضع في سورية، فإن التداعيات ستكون كارثية على المنطقة. ترى المجموعة أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية الوقوف إلى جانب الشعب السوري ومساعدته على بناء

لقد دشّن سقوط نظام بشار الأسد مرحلة تاريخية جديدة لسورية والشعب السوري. فبعد سنوات من القمع الوحشي والمعاونة والانقسامات العميقة، حان الوقت للمصالحة وإعادة الإعمار في سورية وتحقيق العدالة لآلاف الرجال والنساء والأطفال الذين وقعوا ضحية النظام. لقد أدت نحو 13 عاماً من الحرب الأهلية إلى استنزاف البلد تماماً، مع نشوء احتياجات هائلة. وقد اضطر جزء كبير من السكان إلى الفرار بعيداً عن ديارهم. يجب إعادة بناء الاقتصاد وإعادة بناء البلد. يجب أن تكون الأولوية الفورية هي تحقيق وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. يجب أن نكسر حلقة العنف. ويجب حماية جميع المدنيين، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. وقد أحطنا علماً بالبيانات الأولى المشجعة الصادرة عن سلطات الأمر الواقع في هذا الصدد. وفرنسا لديها توقعات كبيرة فيما يتعلق بهذه المسائل، وستكون حكمها على السلطات بناءً على أفعال هذه السلطات مع مرور الوقت. يجب أن تصل المساعدات الإنسانية في النهاية إلى جميع السكان المدنيين المحتاجين في سورية في جميع أنحاء البلد.

وفي الوقت نفسه، يجب إنشاء عملية انتقال سياسي منظمة تمثل جميع حركات المعارضة السورية وسلطات الأمر الواقع السورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) وأهدافه الرئيسية، مع الحفاظ على مؤسسات الدولة. وتضطلع الأمم المتحدة، من خلال المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بدور رئيسي في تيسير هذه العملية. ويجب أن تجتمع جميع شرائح المجتمع السوري على طاولة واحدة لمناقشة مستقبل بلدهم. إن إعادة إطلاق العملية السياسية يجب أن يقودها السوريون، ولا سيما النساء والشباب، ويجب أن تؤدي إلى بناء مستقبل يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري بكل تنوعه. ويجب أن تشمل هذه العملية ضمانات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين اختفوا أو تعرضوا للتعذيب أو اعتقلوا تسعفاً في ظل نظام الأسد.

وتدميرها. ويجب أن نمنع الجماعات الإرهابية والمتطرفة من الحصول على أي أسلحة دمار شامل.

ويجب ألا ننسى أولئك الذين يعانون نتيجة الحرب الأهلية المستمرة منذ ما يقرب من 14 عاماً. لا يزال أكثر من 70 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وقد زادت الاضطرابات الحالية من هذه الحاجة. إننا نفهم أنه قد لوحظت حركة عودة اللاجئين إلى سورية في بعض المناطق الحدودية. ويجب على السلطات أن تضمن ظروف العودة الآمنة والكرامة والطوعية لجميع الذين أجبروا على الفرار من البلد.

وتشعر اليابان بالقلق إزاء نشر القوات الإسرائيلية خارج المنطقة العازلة في مرتفعات الجولان. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية قد وصفت تلك الخطوة بأنها إجراء مؤقت ودفاعي، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح حول أسباب تلك الإجراءات العسكرية، بما في ذلك كيفية يمكن تبريرها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. كما نشعر بالقلق إزاء إعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخراً عن توسيع المستوطنات في مرتفعات الجولان، التي لا تعترف حكومة اليابان بضمها إلى إسرائيل. وهذه الأنشطة الاستيطانية هي انتهاك للقانون الدولي. وتحت اليابان إسرائيل على تجنب أي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع.

لقد بدأ باب عصر جديد يفتح على مصراعيه. ومن وراء ذلك، هناك حاجة إلى بناء أمة جديدة تتسم بالانفتاح وإلى أرض سلام حقيقية للشعب السوري. ولا يمكننا أن نقبل بحدوث جولة جديدة من القمع والعنف والمآسي. يجب أن يحدد الشعب السوري نفسه مستقبل سورية. إننا نقف مع الشعب السوري.

السيد دارمادياري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، السيد غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام توم فليشر على إحاطتهما، وكذلك السيد بدر جاموس والسيدة وعد الخطيب على إحاطتهما ورواياتهما المباشرة للحالة الراهنة.

الاستقرار في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد للاضطلاع بدور بناء لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية:

أولاً، لا بد من تحقيق استقرار الحالة الأمنية. وندعو جميع الأطراف المعنية في سورية إلى التزام الهدوء والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تصعيد الحالة أو إثارة نزاعات جديدة. وجميع الأطراف ملزمة باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للهجمات التي تستهدف المدنيين وحماية أمن البعثات الدبلوماسية والرعيا الأجانب. ونأمل أن تواصل مؤسسات الدولة السورية عملها لتهيئة الظروف لاستعادة النظام الاجتماعي وأن تؤدي البلدان ذات النفوذ، لا سيما بلدان المنطقة، دوراً بناءً في تحقيق استقرار الحالة في سورية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل على سورية مؤخراً ودخولها منطقة الجولان، وكذلك إعلان اعتزامها توسيع المستوطنات في الجولان وندعو إسرائيل إلى وقف هذه الأعمال.

ثانياً، إن الحل الطويل الأجل يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية. وتدعم الصين سورية في تنفيذ القرار 2254 (2015) والمضي قدماً في عملياتها السياسية الداخلية تمثلياً مع مبدأ عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها ووضع خطة وطنية لإعادة الإعمار من خلال حوار شامل للجميع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على صون سيادة سورية وأمنها وسلامتها الإقليمية بفعالية؛ وأن يحترم التقاليد العرقية والدينية في سورية؛ وأن يتيح للشعب السوري اتخاذ قراراته بنفسه. ويجب احترام إرادة الشعب السوري لتجنب الانقسام الوطني وحدوث حالة تشرد في البلد. وتؤيد الصين دور الوساطة النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة كما تؤيد عمل المبعوث الخاص بيدرسن في تيسير الحوار بين جميع الأطراف والتوصل إلى ترتيب يراعي مصالح جميع الأطراف.

ثالثاً، إن بيت القصيد هو بكل وضوح مكافحة الإرهاب. فلا يزال الإرهاب، وهو عدو مشترك للبشرية، خطراً شديداً يهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نقف سورية بحزم في المستقبل ضد جميع أشكال

كما سيكون من المهم أيضاً ألا تفسح سورية الجديدة المجال لعودة التطرف والإرهاب، الذي يجب أن تستمر مكافحته، ولا سيما مكافحة تنظيم داعش. يجب أيضاً توخي أقصى درجات اليقظة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة، بما في ذلك أسلحة البرنامج الكيميائي السوري. ويوفر سقوط نظام بشار الأسد فرصة تاريخية لتدمير تلك الأسلحة الكيميائية. يجب على سلطات الأمر الواقع الجديدة اغتنام هذه الفرصة والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي إطار هذه العملية، نقف فرنسا على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة الشعب السوري في الوقت الذي لا تزال فيه احتياجاته الإنسانية هائلة. وعلى المدى القريب، من الضروري أن تصل المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين بأمان عبر جميع السبل الممكنة.

وأخيراً، نتابع فرنسا بقلق التطورات في الجولان. وندعو إسرائيل إلى الانسحاب من المنطقة واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية والامتناع الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، الذي يجب أن يلتزم به الطرفان الموقعان عليه - إسرائيل وسورية. وتكرر فرنسا الإعراب عن دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي يجب الحفاظ على أمنها.

منذ 13 عاماً، نقف فرنسا إلى جانب الشعب السوري في كفاحه من أجل الحرية وضد الهمجية. وأيدت ولا تزال تؤيد المعارضة السياسية السورية التي يتعين عليها أن تؤدي دوراً محورياً في عملية الانتقال السياسي الجارية في دمشق. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب الشعب السوري في هذه الفترة الجديدة من الأمل التي يشهدونها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتش على إحاطتهما. واستمعت باهتمام أيضاً إلى بيانات مقدمي الإحاطتين الآخرين.

تشكل التغييرات الكبيرة التي طرأت مؤخراً على الحالة في سورية مصدر قلق كبير للصين التي تنتهج سياسة صداقة وتعاون مع سورية منذ وقت طويل ولم تتدخل في الشؤون الداخلية للبلد واحترمت خيارات الشعب السوري. ويحدونا أمل صادق أن تحقق سورية السلام وتستعيد

مبكر. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد الصين الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لإسماع صوته في أقرب وقت ممكن بشأن الحالة في سورية وإرسال إشارة إيجابية تنبئ بالالتزام بتسوية المسألة السورية وإبراز دوره المهم.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الصين، باعتبارها شريكا استراتيجيا للشرق الأوسط، مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة بذل جهود حثيثة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في سورية واستعادة السلام والهدوء في منطقة الشرق الأوسط.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام توم فليشر على إحاطتهما الشاملتين. وأشكر أيضاً السيدة الخطيب والسيد جاموس على عرض قصتهما الشخصيتين وإبداء ملاحظتهما الثاقبة.

بعد مرور 13 عاماً على الحرب الأهلية المدمرة، برهنت سورية على أن عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية، التي رفضتها بعض الجهات ذات مرة باعتبارها طموحاً أجوف، يثبت الآن أنها هدف قابل للتحقيق. غير أن كيفية اجتياز هذه المرحلة الانتقالية ستحدد ما إذا كانت سورية قادرة على إعادة بناء نفسها بوصفها دولة شرعية لجميع السوريين.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية في هذا الصدد:

أولاً، ينبغي أن تكفل حكومة تصريف الأعمال الانتقال السلمي للسلطة من خلال عملية سياسية تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، تتمثل مفاتيح الحل في الشرعية والشمول. ونحيط علماً بإعلان رئيس الوزراء أن ولايته ستستمر حتى 1 آذار/مارس من العام المقبل. ويشكل تأكيده على الطابع المؤقت لولاية تصريف الأعمال بداية جيدة وتنطلق إلى إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في أقرب وقت ممكن عملياً. والحوكمة المستدامة لسورية، وهي دولة متعددة الأعراق والطوائف، تتطلب الشمول بطبيعة الحال. وينبغي عدم إقصاء أي طائفة أو فئة، بما

الإرهاب والقوى المتطرفة. ويجب ألا تُستخدم الأراضي السورية لدعم الإرهاب أو لتهديد أمن البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن الدول ملزمة بمكافحة جميع التنظيمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما فيها الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، المعروفة أيضاً باسم الحزب الإسلامي لتركستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص جميع الدروس المستفادة من الماضي وأن يرفض المعايير المزدوجة.

رابعاً، تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية التخفيف من حدة الحالة الإنسانية. فقد أدى التغيير الجذري الذي طرأ على الحالة في سورية إلى تفاقم أزمة إنسانية متردية أصلاً. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لاستئناف العمليات الإنسانية في سورية وتدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق من أجل تسهيل العمليات الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يمد يد العون إلى سورية لمساعدتها على تحسين حالتها الإنسانية. فالجزءات الانفرادية غير المشروعة التي تفرضها بعض البلدان على سورية منذ فترة طويلة تعوق على نحو خطير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وألحقت ضرراً كبيراً بالشعب السوري. ويجب رفعها على الفور.

على مدار أكثر من عام منذ اندلاع النزاع في غزة، يشهد الشرق الأوسط اضطرابات لا هوادة فيها. وقد تصاعدت حدة التوتر في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية والحالة اللبنانية - الإسرائيلية والحالة العراقية - الإسرائيلية والحالة في البحر الأحمر إلى جانب التحول الأخير الذي شهدته الحالة في سورية. وتتخبط منطقة الشرق الأوسط في اضطرابات مستمرة ونزاعات متكررة، تؤثر تأثيراً خطيراً على السلام والأمن الدوليين. وإذا تُركت الحالة دون حل، فلن تؤدي إلا إلى جر مزيد من البلدان والشعوب إلى مستنقع الحرب. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشعور أكبر من الإلحاح والمسؤولية لإيجاد سبل لتهدئة النزاعات وتعزيز عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة في وقت

الشؤون الإنسانية الشهر الماضي وانتطلع إلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً من أجل معالجة الأزمة الإنسانية الوشيكة وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

رابعاً، يجب أن تكون العدالة والمصالحة أساس النظام السياسي الجديد في سورية. فتجربة كولومبيا على مدى العقد الماضي توضح تعقيدات تنفيذ العدالة الانتقالية الشاملة وتؤكد الضرورة المطلقة لتلك الجهود من أجل تحقيق سلام دائم. وفي ذلك السياق، نلاحظ باهتمام مرسوم العفو الذي أصدرته حكومة تصريف الأعمال عن العسكريين المجندين، إلى جانب إعلانها أنها ستحاكم مجرمي الحرب.

وفي ذلك الصدد، تكتسي الإجراءات الجارية لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين أهمية بالغة. ولئن كان تحرير سجن صيدنايا تنكير مؤلم للغاية بوحشية نظام الأسد الهمجية، لا يزال مصير أكثر من 100 000 من الأشخاص مجهولاً بشكل مأساوي. وكما أكدت المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية في بيانها الأسبوع الماضي، يجب على جميع الأطراف في الميدان تقديم أي معلومات ذات صلة إلى المؤسسة للمساعدة في توضيح مصير السوريين المفقودين وأماكن وجودهم.

أخيراً وليس آخراً، يجب على السلطات الانتقالية أن تتعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة عن استخدام سورية للأسلحة الكيميائية في الماضي، وهو توقع قديم للمجلس. وفي الوقت نفسه، تظل هناك كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية التي لا يزال مصيرها غير معروف، مشكلة مخاطر جسيمة على الأمن الإقليمي، لا سيما في ظل الفراغ الحالي في السلطة. ونشير، مع الترقب، إلى ما أعربت عنه حكومة تصريف الأعمال من استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونحثها على الوفاء بالتزامها بدقة.

وفي غضون ذلك، نشير إلى ملاحظة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن الضربات الجوية التي تستهدف المنشآت

في ذلك الأقليات العرقية أو الدينية والنساء. وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام بالغ التزام حكومة تصريف الأعمال بالمصالحة الاجتماعية والتماسك بين جميع الطوائف؛ وانتطلع إلى ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال ملموسة.

ثانياً، يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية في أنحاء البلد كافة من أجل تحقيق الاستقرار في سورية والحفاظ على سلامتها الإقليمية في هذا المنعطف الحرج. وعلى وجه الخصوص، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء احتدام الأعمال العدائية في شمال سورية والتوغلات في الجولان والغارات الجوية التي تشنها إسرائيل في جميع أنحاء البلد. والأكثر إثارة للقلق هو خطة إسرائيل لتوسيع مستوطناتها في مرتفعات الجولان المحتلة، بما يتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف والقرار 497 (1981). ومن غير المقبول استغلال الاضطرابات في سورية لتحقيق مكاسب إقليمية. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم الاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 واتفاق وقف إطلاق النار بين الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية، المبرم في الأسبوع الماضي.

ثالثاً، يجب التصدي على وجه الاستعجال لتدهور الحالة في سورية. وتتطلب التحديات الملحة، بما في ذلك احتياجات الاستعداد لفصل الشتاء والتدفقات السكانية الكبيرة في أعقاب السقوط المفاجئ للأسد، تقديم مساعدة دولية سريعة ومعززة في الميدان. ومن جانبها، أسهمت جمهورية كوريا حتى الآن بمبلغ 26 مليون دولار هذا العام للتخفيف من معاناة السوريين.

وفي غضون ذلك، تتطلب مؤشرات تنشيط النشاط الاقتصادي واستئناف الخدمات العامة نهجاً جديداً للمساعدة في هذا الانتقال. فالوظائف والمياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة كلها أمور تكتسي أهمية بالغة لتوحيد المجتمعات وإعادة بناء الدولة وإرساء أسس العودة الطوعية للاجئين السوريين. وفي ذلك الصدد، نرحب باستراتيجية الإنعاش المبكر التي أعلن عنها مكتب تنسيق

التزامات جميع الأطراف المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وبصفة خاصة، نود أن نؤكد على أهمية منع تنظيم داعش والجماعات الأخرى من إعادة بناء قدراتها وحرمانها من ملاذ آمن في سورية. كما يجب على سلطات تصريف الأعمال أن تحترم التزامات سورية الدولية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ثانياً، أدت سنوات من الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ونضم صوتنا إلى غيرنا في الحث على تقديم المزيد من الدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لزيادة المساعدات الإنسانية لدعم المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية. ونتوقع من سلطات تصريف الأعمال أن تفي بالتزاماتها بضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية واستمرارية الخدمات الأساسية. ويجب أن يصطحب جميع الجهود منع المزيد من النزوح وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، ندعو جميع الدول إلى ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. ومن المهم بنفس القدر الحفاظ على الأدلة على الفظائع وتوثيقها. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي نأمل أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن، وكذلك مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. فالناجون والضحايا وذووهم يستحقون العدالة والحقيقة والتعويضات. ويجب أن يكون البحث عن المفقودين وضمان حصول العائلات على الوضوح والاعتراف، اللذين يحتاجون إليهما حاجة ماسة، أولوية.

وسيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدةها أمر حتمي. ونردد ما أعرب عنه الأمين العام من قلق إزاء الانتهاكات الواسعة النطاق التي وقعت مؤخراً لسيادة سورية وسلامة أراضيها. فلا مجال

لا تتطوي فقط على خطر التلوث، بل تخاطر بتدمير الأدلة القيمة للتحقيقات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وختاماً، تأمل جمهورية كوريا ألا يحافظ على هذا الزخم الإيجابي التاريخي فحسب، بل أن يحصن كذلك حتى يتمكن الشعب السوري من استعادة مستقبله. ولنقف متحدين من أجل مستقبل كريم ومستقر ويعمه السلام لجميع السوريين، تدعمه حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات، بمن فيهم السيدة الكاتب السيد جاموس، على إسهاماتهم القيمة. لقد أعرب بلدي عن تقديره الكبير لصوت المبعوث الخاص بدرس بعد سقوط نظام الأسد، وكذلك انخراطه مع سلطات تصريف الأعمال في الأيام التي تلت ذلك.

إن انتقال السلطة في سورية يحمل ثقلًا عاطفيًا عميقًا لأمة عانت سنوات من النزاع والخسارة والوحدة الممزقة. وبالنسبة للكثيرين، تعتبر فكرة التغيير منارة للأمل ومصدرًا للقلق في آن معا. إنها ترمز إلى إمكانية شفاء بلد مزقته الحرب وإعادة بناء مستقبل متجذر في الكرامة والعدالة. غير أنها كذلك تجلب مخاوف عميقة من استمرار عدم الاستقرار والأعمال الانتقامية وعودة الجراح القديمة إلى السطح.

واليوم، يجد السوريون أنفسهم على مفترق طرق، ويدخلون في مياه مجهولة، يحدهم الأمل في أن تتحقق أخيراً تطلعاتهم المشروعة في العيش في سلام وحرية وازدهار.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولاً، يعتمد المستقبل المزدهر على عملية انتقال سياسي ذات مصداقية وشاملة - عملية سياسية شاملة بقيادة سورية وملكية سورية - يجب أن تتم بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015).

وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على ضرورة تمكين المرأة من المشاركة مشاركة كاملة وآمنة وهادفة في جميع العمليات. وفي هذه العملية، يجب أن تلتزم سورية بجميع قرارات المجلس ذات الصلة. ونشدد على

وقد تطرقنا في بياننا الأول إلى المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9248)، إلى الاحتياجات الإنسانية الحادة في جميع أنحاء سورية: الأزمات الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي الكبير ونقص الكوادر الطبية والأدوية والمرافق الآمنة. لقد تناولنا نقشي جائحة مرض فيروس الكوليرا وأهمية عمل الآلية الإنسانية عبر الحدود. كما شهدنا تمديد ولاية المجلس بشأن السماح بدخول المساعدات عبر الحدود إلى سورية، وممارسة حق النقض في نهاية المطاف، ثم الانتقال إلى اتفاق مباشر بين دمشق والأمم المتحدة. وللأسف، لا تزال الاحتياجات الإنسانية (S/PV.9371 انظر) كبيرة الآن كما كانت عليه عندما شغلنا مقعدنا في المجلس لأول مرة. لكن ونظرًا لوصول المساعدات الإنسانية الآن إلى أعلى مستوياتها مقارنة بأي وقت آخر خلال النزاع، فإن من الأهمية بمكان توفير المزيد من الموارد والاهتمام ببرامج التعافي المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش. في ذلك الصدد، نحيط علمًا أيضًا بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة المؤقتة لتمكين وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بما يشمل عمليات الأمم المتحدة أيضًا. كما يجب تطهير الأراضي للزراعة في جميع أنحاء البلد، فضلًا عن تمكين المزارعين من الوصول إلى أنظمة الري والأدوات والبذور للتخصير لحصاد العام المقبل. وبعد كل هذا الدمار الهائل يجب أن ينصب تركيزنا الجماعي الآن على إعادة البناء..

وتشدد مالطة بأقوى العبارات على أهمية الانتقال السياسي المنظم السلمي والشامل. وفي حين أن هناك ما يدعو للتفاؤل الكبير، إلا أن المخاوف ما تزال كبيرة من شن هجمات انتقامية والارتداد إلى الحكم الاستبدادي والمتطرف..

أولاً، يجب كفالة حقوق المرأة وجميع الأقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية. فذلك هو الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه إعادة بناء سورية ونهوضها من تحت الأنقاض..

ثانياً، إن استمرار المضي قدماً نحو تشكيل حكومة مؤقتة مستقرة أمر أساسي. ومن ثم، فإن استئناف المشاركة في القرار (2015) 2254 يعدّ خريطة طريق ذات مصداقية نحو أفق سياسي جديد

للالتهاف على اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بمنطقة الفصل، والتي يجب احترامها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. وتدعم سلوفينيا بشكل كامل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتنفيذ ولايتها.

إن الشعب السوري يستحق العدالة والسلام والاستقرار، ولكنه يستحق أيضاً أكثر من ذلك بكثير. فبعد أكثر من 50 عاماً من حكم عائلة الأسد، يستحقون أن يطمئنوا إلى أن التاريخ لن يعيد نفسه. ويجب أن ينقل التغيير الذي سيجدّه هذا التحول سورية بعيداً - ليس فقط عن النزاع العنيف، ولكن كذلك عن عقود من القمع والفظائع. وستكون الإجراءات التي تتخذها السلطات الفعلية التي تظهر الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خطوة أولى لا غنى عنها في ذلك الاتجاه.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ فليتش، والسيدة الخطيب والسيد جاموس على ما قدموه اليوم من معلومات بأخر المستجدات.

بعد ما يقرب من 14 عاماً من النزاع الوحشي الذي بلغ ذروته بانتهيار نظام الأسد، يمكن للشعب السوري أخيراً أن يأمل من جديد. وتقدم مالطة دعمها المخلص للسوريين في جميع أنحاء العالم وهم يحتفلون بهذا التطور الملحوظ.

وظلت مالطة تدعو على مدار العامين الماضيين جميع الأطراف، بمن فيهم ممثلي النظام السابق، إلى الانخراط في اللجنة الدستورية. وقد ناشدنا بضرورة إجراء إصلاح شامل وانتخابات وعمليات انتقال ومسائلة حقيقية في تشكيل سورية الجديدة. وللأسف، رفض نظام الأسد ذلك، وعوضاً عنه فرض سنوات من الكرب على الشعب السوري. وقبّع السجناء السياسيون في معتقلات ومرافق تعذيب سرية. وخُربت المساعدات الإنسانية وحُجبت. ونزح الملايين وأصبحوا لاجئين.

وأشكر أيضاً السيد جاموس والسيدة الخطيب على إحاطتهما القويتين جداً بشأن الخطوات التالية اللازمة لسورية.

هذه لحظة أمل وفصل جديد بالنسبة للشعب السوري الذي عانى كثيراً تحت القبضة القاسية لنظام الأسد. إنها لحظة حداد وسعي للمساءلة عن أولئك الذين فقدوا أرواحهم، وفرصة لضمان أن تكون الأمة التي ستورث للأجيال القادمة أمة مبنية على الديمقراطية والاستقرار والتعايش السلمي.

سأركز على ثلاث نقاط لتناول الفترة الانتقالية والدعم الإنساني والمساءلة.

أولاً، فيما يتعلق بالفترة الانتقالية، لا يمكننا الاستهانة بالتحدي الذي ينتظرنا. لقد كانت المملكة المتحدة واضحة، إلى جانب الأمم المتحدة وشركائنا العرب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في أن الشعب السوري يحظى بدعمنا الكامل وهو يمضي قدماً في مهمته البالغة الأهمية المتعلقة ببناء مستقبله. إننا ندعو السلطات المؤقتة الجديدة إلى دعم حوار سياسي شامل حول مستقبل الحكم في سورية، وحماية حقوق جميع الأفراد، واحترام القانون الدولي الإنساني وبلورة عملية عدالة منصفة فضلاً عن المساءلة. إن العالم يراقبهم وسوف نحكم عليهم بناء على أفعالهم.. وبطبيعة الحال، فإن سقوط الأسد لا يعني أن الأمن في سورية سيتحسن تلقائياً. بل يجب أن نظل حذرين من خطر عودة داعش. في هذا الصدد، فإن المملكة المتحدة ملتزمة تماماً بدعم سورية في كفاحها ضد الإرهاب. إن احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في سورية.

ثانياً، فيما يتعلق بالدعم الإنساني، فإن هذه فرصة لإنهاء المعاناة التي رزح تحتها السوريون لفترة طويلة جداً. ونرحب بالمشاركة الإيجابية من قبل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في سورية مع السلطات المؤقتة الجديدة. لقد رأينا الملايين من السوريين يشردون من منازلهم دون الحصول على الغذاء والدواء والخدمات الأساسية أو التعليم لأطفالهم. وبالنسبة لأولئك الذين عادوا إلى ديارهم ويسعون

وشامل. كما يوفر مساراً يمكن من خلاله إشراك جميع أصحاب المصلحة السوريين، بما في ذلك المجتمع المدني، في إحداث تحول إيجابي في المجتمع السوري وإطلاق الدعم السياسي من المجتمع الدولي لجهود إعادة البناء.

ثالثاً، لا يمكن التقليل من أهمية استمرار وجود وعمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، خاصة في هذا الوقت الذي يشهد وضعاً خطيراً من عدم الاستقرار. ولا نزال نؤيد بشدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فضلاً عن الامتثال الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974. إن الاستيلاء غير المشروع على الأراضي السورية غير مقبول ويهدد بإشغال نيران النزاع مجدداً. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها.

رابعاً، العدالة والمساءلة هما الأساس لتحقيق السلام الدائم. لذا فإن المشاهد التي رأيناها الأسبوع الماضي من سجن صيدنايا مروعة حقاً. ويجب علينا أن نتعامل بحذر وأن نعمل بشكل منظم على لم شمل العائلات مع أحبائهم المحتجزين، متى ما أمكن ذلك. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تحديد مصير المفقودين وأولئك الذين لن يعودوا أبداً. في ذلك الصدد، فإن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية هما أداتان هامتان أكثر من أي وقت مضى.

لقد تعهدنا منذ بداية ولايتنا بأن نسترشد باحتياجات الشعب السوري. وفي هذا المنعطف التاريخي، نقف إلى جانب السوريين في الداخل وفي جميع أنحاء العالم وهم يستعيدون بلدانهم وسيادتهم وكرامتهم. وسنظل ملتزمين بتضميد الجراح ورأب الصدع في الأسابيع والأشهر والسنوات المقبلة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتهما.

من قبل النظام في عام 2016 وأُرسل في نهاية المطاف إلى صيدنايا، إلى ذلك السجن الذي وُصف بأنه مسلخ بشري. وهناك تعرض لأهوال لا يمكن تصورها، بما في ذلك التعذيب. وبعد كل هذه الانتهاكات التي تعرض لها، كان من المستحيل تقريباً أن يتخيل إطلاق سراحه. ولكن الآن أصبح قاسم حراً طليقاً ويشعر وكأنه قد مُنح فرصة جديدة للحياة..

والحق أن لدى سورية بأسرها فرصة لبداية جديدة. إنها فرصة تاريخية لشعب سورية الذي عانى طويلاً لبناء حياة أفضل. فبعد أكثر من عقد من النزاع والفساد، لا شك أن احتياجاتهم كبيرة جداً. والولايات المتحدة ملتزمة بحشد الدعم العالمي لأجل ذلك. ففي الأسبوع الماضي، أعلن الوزير بليكن، بالتعاون مع شركائنا في مجموعة الاتصال المشتركة في العقبة، عن مجموعة من المبادئ التي ستساعد في توجيه الجهود الدولية لدعم الشعب السوري وهو يسيطر فصلها التالي من تاريخه. وأود أن أكون واضحة: إنه فصلهم الذي سيكتبونه وسوف يكون إهداراً لهذه الفرصة التاريخية إذا ما أُطيح بطاغية ليحل مكانه طاغية جديد. لذلك، فإننا ندعم بشكل كامل عملية انتقال سياسي بقيادة سورية ومملكة سورية انطلاقة من روح القرار (2015) 2254 ومن شأنها أن تؤدي إلى حكم شامل ذي مصداقية وغير طائفي لصالح جميع السوريين، كما سمعنا السيد بيدرسن في وقت سابق اليوم. وسنعمل مع شركائنا مع المجموعات السورية لدعم سورية مستقلة وذات سيادة تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والمرأة، وتلتزم بالقانون الدولي الإنساني. كما اتفقت الولايات المتحدة وشركاؤنا على ضرورة أن تقدم مؤسسات الدولة السورية الخدمات الأساسية للشعب السوري.

لقد رأينا في الأيام الأخيرة مشاهد مؤثرة لأفراد الأسر المفقودين والمختفين الذين تم لم شملهم مع أحبائهم. إن تحديد مصير المفقودين السوريين والراعي الأجانب يكتسي أهمية حيوية لأنه في الوقت الذي أصبح فيه قاسم وآلاف آخرون أحراراً الآن، لا تزال الكثير من العائلات في ظلام السجون. يشمل ذلك أحبائ المواطنين الأمريكي أوستن تاييس الذي تم أسره منذ أكثر من 12 عاماً. ولن يهدأ لنا بال حتى يعود

إلى إعادة بناء حياتهم، يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفاً واحداً لدعم احتياجاتهم الفورية. لقد أعلنت المملكة المتحدة في الأسبوع الماضي عن حزمة مساعدات إضافية بقيمة 78 مليون دولار أمريكي لدعم أكثر فئات السوريين ضعفاً، بمن في ذلك اللاجئين السوريون في جميع أنحاء المنطقة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمساءلة، فإننا نقف مع مئات الآلاف من السوريين الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل على يد النظام. ونذكر أيضاً رجال ونساء وأطفال الغوطة ودوما وخان شيخون - ضحايا استخدام الأسد المروع للأسلحة الكيميائية. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نواصل السعي لتحقيق المساءلة عن تلك الفظائع، بما في ذلك حفظ السجلات، إلى جانب التنفيذ الكامل للقرار (2013) 2118. لقد قدمت المملكة المتحدة مبلغاً إضافياً قدره 150 ألف دولار أمريكي لبعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية للمساعدة في تخليص سورية من مخزون الأسلحة الكيميائية بشكل نهائي.

إذ نتطلع إلى عام 2025 وما بعده، ندعو المجتمع الدولي إلى التكاتف ودعم سورية في سعيها نحو المستقبل الذي انتظرته والمستقبل الذي ناضلت من أجله والمستقبل الذي تستحقه.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتش على إحاطتهما وتوصياتهما. كما أشكر بدر جاموس ووعد الكاتب على بيانهما القويين وجهودهما الدؤوبة لتعزيز السلام والأمن في سورية من أجل الشعب السوري.

لقد سقط نظام الأسد بعد طول انتظار، وها هو الشعب السوري يرى أولى بوادر الحرية منذ عقود ويلوح أمامه أول بصيص أمل. يشمل ذلك آلاف السجناء السياسيين الذين أمضوا عدة سنوات في سجون النظام - سوريون مثل قاسم صبحي القبلائي، الذي شارك قصته مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) الأسبوع الماضي. اعتقل قاسم

التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقرار (2013) 2118. كما نسعى للحصول على تأكيدات بالتزام سورية بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

أخيراً، هناك إجماع دولي قوي على ضرورة عدم استخدام سوريا قاعدة للإرهابيين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويتطلب ذلك تأمين مرافق الاحتجاز ومخيمات النازحين في شمال شرق سورية التي تضم ما يقرب من 9000 فرد من مقاتلي داعش، وهذا يعني الاستمرار في إعادة المواطنين الأجانب المحتجزين والنازحين إلى أوطانهم. وبينما تواصل الولايات المتحدة مهمتها ضد داعش، فلا شك في أننا سندافع ونحمي بشكل كامل مواطني الولايات المتحدة والمواقع العسكرية الأمريكية في شمال شرق سورية.

ربما بدا لفترة طويلة أن أساليب الأسد القمعية العنيفة ستؤدي ثمارها وأن قبضته على السلطة لا تتزعزع، خاصة وأن روسيا فعلت كل ما في وسعها لدعم نظامه الوحشي. وعلى عكس ما سمعنا من حديث الممثل الروسي الدائم عن دعم الشعب السوري، فإن روسيا قد استهدفت بالفعل المدنيين السوريين، كما عرقلت روسيا إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. والآن، تقدم روسيا ملاذاً آمناً لديكتاتور سورية المخلوع. ولكن بابتهاج حملة روسيا والأسد الوحشية بالفشل في نهاية المطاف. لقد سقط النظام وأمام سورية الآن فرصة لبداية جديدة.

لأجل المضي قدماً، علينا أن نبدي وحدة المجلس في دعم الشعب السوري. وإذا نرى التحديات المقبلة بوضوح تام، فإننا مصممون على الوقوف مع الشعب السوري. سوف نقف معه وهو يكتب ما نأمل أن يكون فصلاً جديداً من السلام والرخاء..

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص، والسيد فليتشير، وكيل الأمين

أوستن إلى وطنه، وسنواصل الضغط على جميع الأطراف في سورية للمساعدة في تحقيق ذلك..

تقدر الولايات المتحدة عمل منظمات المجتمع المدني وعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم وفقاً لتصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي تواصل توثيق انتهاكات النظام وتجاوزاته. وبما أن مهمة المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لم تكن أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، فإننا ندعو الأمين العام إلى تعيين رئيس للمؤسسة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يستمر دعمنا وتمويلنا لذلك العمل..

قد يكون النظام قد سقط بالفعل، ولكن الاحتياجات الإنسانية الماسة لملايين السوريين لا تزال قائمة، كما سمعنا من جميع المتحدثين اليوم. فعلاوة على ضمان وصول المساعدات من البلدان المجاورة ومن جميع أنحاء سورية دون عوائق، فإننا ندعو إلى تقديم دعم مالي إضافي لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة. ويشمل ذلك تقديم تبرعات إضافية للصندوق الاستئماني لإعادة إعمار سورية. لقد تحدثت كثيراً عن السوريين الذين أجبروا على الفرار من العنف النظام ودماره. والآن يتوق كثير من اللاجئين إلى العودة إلى ديارهم والمساعدة في إعادة بناء بلادهم. ولا يزال كثير من المشردين السوريين في البلدان المضيفة بحاجة إلى الحماية والخدمات الأساسية. وفي الواقع، قد يكون بعض اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء أكثر عرضة للخطر. لذلك، يجب على جميع الدول أن تقي بالتزاماتها تجاه اللاجئين.

ومثلما يجب على قادة سورية ألا يشكلوا تهديداً لشعبهم، يجب أن تقيم سورية علاقات سلمية مع جيرانها. وستواصل الولايات المتحدة دعم جيران سورية، بما في ذلك الأردن ولبنان والعراق وتركيا وإسرائيل، في حال ظهور أي تهديدات جديدة من سورية خلال هذه الفترة الانتقالية. ويتطلب منع تلك التهديدات أن تتعاون سورية في الجهود الرامية إلى تأمين وتدمير مخزونات المتبقية من الأسلحة الكيميائية، بما يتفق مع

للعُدوان ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية، بوصفه انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس نفسه، لا سيما القرار (1974) 350. وتؤكد إيران مجددا دعمها الثابت لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والتتفيذ الكامل لولايتها.

خامسا، يواجه الشعب السوري صعوبات اقتصادية وإنسانية هائلة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. إن إعادة بناء البنية التحتية الحيوية واستعادة الخدمات وضمان العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا كلها أمور ضرورية لتعزيز الوحدة الوطنية والانتعاش. ويجب إعطاء الأولوية لتقديم المساعدات الفورية ورفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على سورية. إن استمرار هذه التدابير اللاإنسانية وغير القانونية لا يمكن تبريره، لأنها تضر بشكل غير متناسب بأكثر الفئات ضعفا وتزيد من الصعوبات الاقتصادية وتنتهك الحقوق الأساسية للشعب السوري. تشيد إيران أيضا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه في المجال الإنساني وعملهم من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري.

سادسا، لا تزال سورية بلدا محوريا في المنطقة ويجب أن تستعيد دورها الحيوي في تعزيز السلام والاستقرار، على أن تكون خالية من الإرهاب وألا تشكل تهديدا لجيرانها أو للمنطقة على نطاق أوسع. فالشعب السوري يستحق السلام والتمتع بكرامته وأن تتاح له فرصة لإعادة بناء وطنه بعيداً عن التدخل الخارجي. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بشكل جماعي وحدة سورية وسيادتها وإعادة إعمارها، بما يكفل دعم حقوق جميع السوريين وتطلعاتهم.

سابعاً، لطالما أدت إيران دوراً محورياً وبناءً في تعزيز السلم والأمن الإقليميين، ودفعت ثمناً باهظاً من التكلفة المادية والبشرية في مكافحة الإرهاب في سورية والمنطقة بأسرها. ولا يمكن التغاضي عن هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها. فعلى مدى سنوات، قدمت إيران دعماً مشروعاً لسورية في كفاحها للإرهاب، بناء على طلب رسمي وقانوني من الحكومة السورية في ذلك الوقت. ولولا الجهود والتضحيات الحاسمة التي بذلتها إيران وحزب الله لكانت سورية قد وقعت بالكامل

العام، على إحاطتهما الثابنتين. كما استمعنا بعناية إلى البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الآخرون.

فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في سورية، أود أن أوضح النقاط الرئيسية التالية:

أولاً، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجددا دعمها الثابت لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها. إن مستقبل سورية يجب أن يقرره شعبها وحده دون تدخل أو فرض نفوذ خارجي. ومن الضروري إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية وملكية سورية، تيسرها الأمم المتحدة استنادا إلى إطار القرار (2015) 2254. ويشمل ذلك صياغة دستور جديد بواسطة لجنة دستورية تمثيلية وتشكيل حكومة شاملة وتمثيلية تلبي تطلعات الشعب السوري كافة. وفي ذلك السياق، تشيد إيران بالجهود البناءة والمشاركة النشطة للمبعوث الخاص بيدرسن في النهوض بهذا الهدف الحاسم.

ثانياً، إن الحفاظ على المؤسسات الحكومية السورية أمر حيوي للاستقرار وأساس للحل السياسي الشامل. فانهيار المؤسسات يهدد بمزيد من التفتت والمعاناة الإنسانية والاستغلال من قبل المتطرفين. وتؤكد الدروس المستفادة من النزاعات السابقة على أهمية الاستمرارية المؤسسية للخدمات الأساسية وسيادة القانون وبناء الثقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الصمود المؤسسي في سورية، مع احترام سيادتها وإرادة شعبها.

ثالثاً، يجب ضمان سلامة جميع المواطنين السوريين، وحماية حقوق الأقليات والرعايا الأجانب. كما يجب حماية المواقع والأماكن الدينية والثقافية، فضلا عن الحفاظ على حرمة المباني الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين وفقا للقانون الدولي.

رابعا، تدين إيران بشدة انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة سورية وسلامة أراضيها. وقد استغل نظام الاحتلال الإسرائيلي الوضع الحالي في سورية لتنفيذ مخططاته السياسية ومواصلة تدمير البنية التحتية لسورية. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء حاسما للتصدي

خارجية. كما يدرك العراق أن الشعب السوري هو من يمتلك الحق في تقرير مصيره واختيار قياداته من خلال عملية ديمقراطية.

تعكس تطلعاته وتضمن حقوقه وحرياته واحترام إرادته. ويؤكد العراق أن استقرار سورية جزء لا يتجزأ من استقرار منطقتنا.

ومن هذا المنطلق ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز جهوده لدعم الشعب السوري ومساعدته في تجاوز معاناته سواء من خلال تقديم المساعدات الإنسانية أو المساهمة في إعادة الإعمار، وأن أي حل لتداعيات تغيير النظام يجب أن يستند إلى حوار جاد وبناء بين جميع الأطراف السورية بما يضمن معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية بعيداً عن أي تدخلات أجنبية.

وفي هذا السياق، يشدد العراق على أهمية ما يلي:.

أولاً احترام إرادة الشعب السوري وتقرير مصيره بحرية بعيداً عن أي تدخل خارجي مع ضمان حقه في اختيار قياداته المستقبلية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، إذ إن الأوضاع في سورية بعد تغيير النظام السابق تتطلب مقاربة شاملة ومتوازنة لتحقيق السلام والاستقرار في البلد بعد سنوات من النزاع..

وندعو إلى الوقوف مع الشعب السوري بجميع مكوناته من خلال تبني نهج جامع يشمل جميع أطراف ومكونات الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء، فضلاً عن تعزيز التعايش السلمي بينهم وضمان حقوقهم المتساوية من خلال نظام تمثيلي يحترم حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والعمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي والاجتماعي بما يسهم في بناء دولة مستقرة ومزدهرة..

ثانياً، دعم مسار سياسي شامل وعادل ويرتكز على القرارات الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن (2015) 2254 لضمان تحقيق انتقال سياسي سلمي يحقق تطلعات الشعب السوري وندعو إلى وضع خارطة طريق واضحة لعملية سياسية سلمية تضمن المشاركة الفاعلة لجميع القوى السورية وتعزيز بناء مؤسسات الدولة السورية..

تحت سيطرة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية التابعة له، مع احتمال امتداد نفوذها إلى لبنان. وقد أدت تلك الجهود دوراً حاسماً في إنهاء سيطرة داعش في كل من العراق وسورية.

أخيراً، ترتبط إيران وسورية بعلاقات تاريخية وودية عميقة، وهي علاقات متنامية استناداً إلى المصالح المتبادلة والمبادئ القانونية الدولية. ولا تزال إيران ملتزمة بدورها البناء في العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والشعب السوري لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة بأسرها..

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): شكراً جزيلاً السيدة الرئيسة على عقد

هذه الجلسة.

لمناقشة الأوضاع في الجمهورية العربية السورية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمن العام في متابعة الأوضاع في سورية وفي دعم الشعب السوري.

ولمعالجة الأزمة السورية التي طالمت معاناة شعبها منها خلال السنوات الماضية..

انطلاقاً من مسؤوليتنا الإنسانية والإقليمية في دعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية والمنطقة ونقدم بالشكر للسيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى سورية، والسيد توم فليتشير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على إحاطتهما.. كما استمعنا باهتمام إلى إحاطتي السيد الخطيب والسيد جاموس..

منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، دأب العراق على الدعوة والتشجيع لإجراء الحوار السياسي ما بين الأطراف ما بين جميع الأطراف السورية كسبيل وحيد لحل الأزمة.

انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن الحلول السياسية المستدامة يجب أن تكون نابعة من إرادة السوريين أنفسهم وبإدارتهم دون تدخلات

الجولان أرض سورية محتلة وأن أي إجراءات تهدف إلى تغيير وضعه القانوني والديموغرافي تعدّ باطلة وغير مشروعة.

ويدعو العراق المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم لإدانة انتهاكات الكيان الإسرائيلي المستمرة والعمل الجاد لحماية وحدة وسيادة الأراضي السورية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وندعو مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حدّ لهذه الانتهاكات التي تستغل الوضع الراهن الذي تمر به سورية. ونؤكد على ضرورة احترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وضمان استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لدورها الحيوي في حفظ الاستقرار ومنع التصعيد في المنطقة.

ختاماً، نؤكد استعداد العراق لمواصلة العمل مع جميع الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار في سورية، بما يحفظ سيادتها ووحدة أراضيها ويضمن مستقبلاً آمناً وكرماً لشعبها. ويدعو العراق إلى تضافر الجهود الدولية لدعم سورية وشعبها في هذه المرحلة ومراعاة التحديات السياسية والإنسانية والأمنية. كما يؤكد العراق استعداده للعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لتحقيق هذا الهدف النبيل. وندعو جميع الأطراف السورية إلى تجاوز الخلافات والعمل معاً من أجل بناء نظام سياسي يعكس تطلعات الشعب السوري بكافة مكوناته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب بدوري عن امتناني للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد فليتشير، على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أشكر السيد جاموس، رئيس هيئة التفاوض السورية، والسيدة الخطيب على مداخلتهما وأهنتهما على إسماع صوت شعبيهما إلى المجتمع الدولي خلال 14 عاماً من المعاناة.

يمر الشعب السوري بلحظة محورية في تاريخه. واعتباراً من 8 كانون الأول/ديسمبر، دخلت سورية عهداً جديداً يحمل في طياته إمكانية تحويل أكثر من عقد من النزاع والمعاناة إلى مستقبل يتسم

ثالثاً الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً وسلامة أراضيها واستقلالها ورفض أي محاولات للتقسيم أو الهيمنة أو انتهاك سيادتها أو تشكيل مناطق نفوذ تخضع لقوى إقليمية أو دولية والتي ستؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، والعمل على ضمان بقاء البلد موحدًا مستقلاً وذا سيادة بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية، إذ إن استقرار سورية ركن أساسي لاستقرار المنطقة بأكملها. وندعو جميع الأطراف السورية إلى تجاوز الخلافات والعمل معاً من أجل بناء نظام سياسي يعكس تطلعات الشعب السوري بكافة مكوناته.

رابعاً معالجة الوضع الإنساني وتحسين الظروف الإنسانية للشعب السوري من خلال تقديم المساعدات اللازمة وإعادة الإعمار وإنهاء العزلة وضمان عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بأمان وكرامة وأهمية إيجاد بيئة آمنة ومستقرة تسهم في عودتهم..

خامساً نؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب الذي لا يزال يشكل تهديداً للأمن في سورية والمنطقة ويجب ألا تكون سورية ملاذاً أو معبراً للتنظيمات الإرهابية. ونشعر بقلق عميق من تصاعد خطر الجماعات الإرهابية في سورية والمنطقة، حيث أن هذه الجماعات تستغل غياب الأمن والاستقرار لتوسيع نفوذها مما يشكل تهديداً مباشراً لدول الجوار..

سادساً إن تقديم الدعم مهمة تقع على عاتق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وندعو جميع الأطراف المعنية للتعاون معه لإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل ومستدام.

وفقاً لقرار مجلس الأمن (2015) 2254 وتعزيز وجود الأمم المتحدة على الأرض..

تعرب جمهورية العراق عن إدانتها واستنكارها الشديدين لقرار حكومة الكيان الإسرائيلي بالتوسع في سياسته الاستيطانية في الجولان السوري المحتل الذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ونجدد موقف العراق الثابت والداعم لحقوق الجمهورية العربية السورية في استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها. ونؤكد أن

الدمار الذي جلبته سنوات من النزاع. علينا أن نتخذ إجراءات سريعة في المجالين السياسي والإنساني. ولا بد من معالجة مسألة الجزاءات، وهذا أمر ضروري من أجل دولة مكتفية ذاتياً وقادرة على العمل.

وهناك حاجة ماسة إلى خطة تعافي شاملة مدعومة بالمساعدات والموارد الدولية لتخفيف المعاناة وإعادة بناء البنية التحتية وتهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة لملايين النازحين السوريين. لقد أعادت تركيا، من جانبها، بالفعل تشغيل سفارتها في دمشق كخطوة نحو تعزيز الحوار البناء خلال هذه المرحلة الانتقالية.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار في سورية من دون معالجة التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب. ويجب ألا تصبح سورية ملاذاً للجماعات الإرهابية التي تستغل الفترة الانتقالية لتعزيز مخططاتها. وبوجه خاص، لا يزال حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية (قسد) وفروعها يشكلون تهديداً خطيراً لوحدة سورية وأمنها وكذلك للأمن القومي التركي وأمن المنطقة ككل. وتسلط هجماتهم، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المناطق ذات الأغلبية العربية مثل الرقة ودير الزور، الضوء على الحاجة الملحة للقضاء على تلك الجماعات لضمان سلامة جميع السوريين. ومع أن العملية الانتقالية يجب أن تكون بقيادة سورية وملكية سورية، فلا يمكن أن تشمل جهات فاعلة تقوض أفعالها سلامة الأراضي السورية واستقرارها مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية. وستواصل تركيا اتخاذ تدابير وقائية لحماية حدودها ومنع تلك الجماعات من استغلال الحالة على الأرض.

وتظل تركيا ملتزمة تماماً بسيادة سورية وسلامة أراضيها وازدهارها.

إن أعمال إسرائيل واعتداءاتها المستمرة تقوض على نحو خطير الجهود المبذولة لبناء الاستقرار في سورية. ولا يمكن تبرير الأعمال والاعتداءات الإسرائيلية غير القانونية بأي مخاوف أمنية مشروعة وهي غير مقبولة. وعليه، ينبغي أن يتصرف مجلس الأمن وفقاً لذلك.

بالسلام والاستقرار والازدهار. وبعد 14 عاماً من الآلام التي لا يمكن تصورها، أصبح الشعب السوري أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق طموحه بأن تكون سورية حرة وشاملة للجميع. بيد أن الطريق أمامه لا يخلو من التحديات. وسيكون من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات التالية لإعادة بناء سورية لتصبح موحدة وشاملة للجميع ومستقرة بحيث يمكنها أن تسهم في استقرار منطقتنا بأكملها.

تقع المسؤولية الرئيسية عن هذه المرحلة الانتقالية على عاتق الشعب السوري نفسه. إن توليه زمام الأمور في هذه العملية أمر بالغ الأهمية وأنا واثق جداً من ذلك بصفتي دبلوماسياً تركيا كان قد خدم في دمشق. وسيطلب إجراء عملية انتقالية ذات مصداقية وشرعية وعملية يقودها السوريون ويملكون زمامها اتخاذ خطوات جريئة وشاملة للجميع وحازمة نحو الوحدة الوطنية. ويجب أن يكون استيعاب الجميع في صميم مستقبل سورية. ويجب أن تجسد الحكومة السورية الجديدة أصوات جميع شرائح المجتمع. وهذا ليس مجرد ضرورة أخلاقية؛ فهو ضرورة استراتيجية. ولا يمكن إلا لإطار سياسي شامل للجميع وتمثيلي أن يعزز الوثام الطويل الأمد المطلوب لإعادة بناء سورية موحدة.

وبالمثل، يجب حماية السلامة الإقليمية لسورية في جميع الظروف. ولن تؤدي تجزئة سورية إلى تعريض مستقبل البلد للخطر فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى زعزعة الاستقرار في منطقة هشة بالفعل. ويجب أن تبرز سورية الموحدة بوصفها مكاناً يمكن أن يتعايش فيه جميع أبنائها بسلام، بدون خوف من الفتنة الطائفية أو التمييز. ويجب أن يظل احترام جميع شرائح المجتمع ونبذ الطائفية مبدئين موجّهين.

وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، وقفت تركيا إلى جانب الشعب السوري وقدمت دعماً ثابتاً سواء للذين يعيشون داخل سورية أو ملايين الناس الذين اضطروا إلى اللجوء خارج حدودها. واستضافت تركيا 4 ملايين سوري ووفرت لهم الأمان والتعليم وسبل العيش. ولا يدل ذلك على تضامن تركيا فحسب، بل هو أيضاً اعتراف بأن استقرار سورية أمر بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة. ويجب أن يفي المجتمع الدولي الآن بذلك الالتزام. ولا يمكن أن يتغلب السوريون وحدهم على

وقد انخرطنا بهمة على مر السنين في حوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الأخيرة المعقودة في الدوحة والعقبة، لضمان أن تتوافق المصالحة الوطنية والعملية الانتقالية مع مبدأي استيعاب الجميع والاستقرار.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.

أخيرا، يجب ألا يغض المجتمع الدولي الطرف عن الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد والتي تجسدها الصور المروعة التي تظهر من سجن صيدنايا ومنطقة دمشق. إن العدالة والمساءلة ضروريان لتضميد جراح الشعب السوري وضمان عدم تكرار هذه الجرائم مطلقا. وفي هذا